

القسم الرابع

المؤشرات
والبيانات

• الحماية الاجتماعيّة في الوطن العربي من خلال البيانات والمؤشرات الدوليّة

المقدمة

الكريم، ويدخلهم في دوامة الفقر والتهميش.

فالحماية الاجتماعية تعمل على كسر هذه الحلقة المفرغة، المتسعة الانتشار في وطننا العربي، ذلك أنها تمكّن من تأمين الدخل والرعاية الصحية للفئات الضعيفة ولسائر فئات المجتمع المعرضة لهذه المخاطر، بما يمكّن كذلك من دعم النمو الذي يوفّر بدوره الثروة والموارد الضرورية التي يمكن إعادة توزيعها واستثمارها في برامج الحماية الاجتماعية، التي أصبحت تُعدّ اليوم، ليس كأحد المقومات الأساسية للاستقرار والتماسك الاجتماعي ومقاومة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي فحسب، بل وكذلك كعامل من أبرز عوامل تنشيط الطلب الداخلي وتحسين إنتاجية العمل بفعل تحسّن مستويات الصحة والتعليم ومختلف عناصر التنمية البشرية.

وإذ يُقوم دليل التنمية البشرية على ثلاث دعائم أساسية، وهي الدخل والصحة والتعليم، فقد أولينا عناية خاصة للمؤشرات المتصلة بالدخل الفردي ومؤمل الحياة ونسب وفيات الأطفال والأمهات، غير أننا اضطررنا إلى حذف البيانات المتصلة بالالتحاق بالتعليم الابتدائي في البلدان العربية الواردة، سواء بقاعدة بيانات اليونسكو أو الألكسو، وذلك لعدم شموليتها، وما قد يشوبها من عدم الدقة والتحديث.

ثمّ خصصنا المحور الثاني للجوانب الديمغرافية والاجتماعية، باعتبارها تُبرز التحديات التي يتعيّن على بلداننا مواجهتها في مجال الحماية الاجتماعية لسكانها، سواء في الحاضر أو على امتداد العقدين المقبلين من خلال بيان نسب الإعالة والمشاركة في القوى العاملة والبطالة والاستخدام الهشّ، من دون إغفال المعطيات الإحصائية للمهاجرين واللاجئين، باعتبارهم من الفئات التي تتطلب الحماية والرعاية.

وإذ تعتبر الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان، نصّت عليه مختلف العهود والصكوك الدولية، وإحدى المكونات الرئيسية لمفهوم العمل اللائق وكرامة الأفراد والمجموعات، فقد خصصنا الفصل الثالث لبيان حالة مصادقة البلدان العربية على

في إطار إعداد تقرير الرّاصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الحقّ في الحماية الاجتماعية، تمّ جمع كمّ هام من البيانات والمعطيات الإحصائية المتصلة بهذا الموضوع من عدّة مصادر وقواعد بيانات دولية، ارتأينا تدوينها ونشرها في هذه الوثيقة الأولية التي تسهّل على الناشط الحقوقي أو المسؤول السياسي أو الباحث الأكاديمي مزيد التعمق في أوضاع الحماية الاجتماعية في الوطن العربي. وقد سعينا في هذا العمل، كلما أمكن ذلك، إلى احتساب المعدّلات والمؤشّرات التي تتيح المقارنة بين مختلف البلدان العربية في ما بينها، من جهة، وبين هذه البلدان كمجموعة وباقي مجموعات البلدان من جهة أخرى، خاصّة وأن تقارير وقاعدات بيانات المنظمات الدولية قلّ ما تورد معطيات مجمّعة بخصوص البلدان العربية كوحدة إقليمية.

وقد اقتصرنا على اعتماد بيانات ومعطيات المنظمات الدولية فحسب، والتي وإنْ تبدو أحياناً جزئية أو غير دقيقة بشكل كافٍ، فإنّها تتميز بوحدة المفاهيم ومنهجية القياس، وتتيح بالتالي، كما أسلفنا، المقارنة، ليس بين البلدان العربية في ما بينها فقط، ولكنّ بين هذه البلدان وبقية بلدان العالم وأقاليمه. كما خيّرنا عدم الاعتماد على المصادر الوطنية نظراً لعدم توفر المؤشّرات بشكل كافٍ بالإضافة إلى اختلاف المفاهيم وعدم تجانس المنهجيات التي تستند إليها، ممّا لا يتيح المقارنة بشكل موضوعي ومَرْضِيّ.

وقد ربّنا الجداول حول ستّة محاور كبرى، يتعلق الأوّل منها بمؤشّرات التنمية البشرية بالنظر إلى ارتباطها العضوي الوثيق بمدى اتّساع سياسة الحماية الاجتماعية ونجاحتها. ففي غياب منظومة حماية اجتماعية شاملة وفاعلة، فإنّ التعرض إلى مختلف حوادث الحياة من مرض أو فقدان شغل أو غيرها، من شأنه أن يؤثر سلباً على دخل الأسر والأفراد، ويحدّ من قدراتهم الذاتية، حتى على تمكين أبنائهم من متابعة دراستهم، ويقلّص من إنتاجيتهم، ما يزيد في حدّة تدهور قدراتهم على توفير مستلزمات العيش

صكوك منظمة العمل الدولية في هذا المجال، وعلى مدى شمولية ونوعية الفروع والمخاطر المغطاة قانوناً.

ولإعطاء صورة عن مدى إعمال هذا الحق من خلال مؤشرات التغطية الفعلية بفروع منظومات الضمان الاجتماعي، يبرز الفصل الرابع أهم مجالات ونسب التغطية، بالتركيز على الفروع الأربعة الرئيسية وهي: البطالة وحوادث الشغل والأمراض المهنية والأمومة والشيخوخة.

ثم أوردنا فصلاً مالياً للتعرض إلى نفقات الحماية الاجتماعية وتطورها، مع تخصيص فقرة لنفقات التغطية الصحية وتوزيعها بين القطاعين العمومي والخاص.

ونظراً لأهمية أنظمة المساعدات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في سدّ فجوات التغطية الاجتماعية والحدّ من تأثير الفقر والاحتياج وفقدان مواطن الشغل لعدد الفئات التي لا تتمتع بالحق في الضمان الاجتماعي، خصصنا الفصل الأخير من الورقة لهذا الجانب من الحماية الاجتماعية، رغم نقص الإحصائيات والبيانات الكمية والنوعية المحيطة والشاملة عن هذه البرامج في معطيات البنك الدولي بالنسبة لبلداننا العربية.

وقد حاولنا أن نقدّم إثر كلّ جدول مصدر البيانات وتعريف أهم المؤشرات، وفق هذه المصادر، مشفوعة ببعض التعليقات والاستنتاجات، من خلال التحليل السريع للمعطيات الواردة فيه، في أسلوب برقي يمكّن من قراءة سهلة والتركيز على ما هو أساسي.

الفصل الأول: المعطيات العامة ومؤشرات التنمية البشرية

1. السكان والنتائج المحلي والإجمالي والدخل الفردي

جدول عدد 1: عدد السكان والنتائج المحلي والإجمالي ونصيب الفرد من الناتج						
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الجاري)	الناتج المحلي الإجمالي		عدد السكان		البلدان (بالمليون)	شرائح الدخل
	النسبة	النسبة	بمليارات الدولارات الجارية	النسبة		
93 361	7,24	202,500	0,59	2,169	قطر	البلدان ذات الدخل المرتفع
	54,378	6,55	183,200	0,91	3,369	
	41,066	13,72	383,800	2,53	9,346	
	25,852	26,63	745,300	7,80	28,830	
	24,617	1,17	32,790	0,36	1,332	
	22,183	2,88	80,570	0,98	3,632	
	33,448	58,18	1 628,160	13,16	48,678	
12 167	2,70	75,460	1,68	6,202	ليبيا	البلدان ذات الدخل المتوسط
9 928	1,58	44,350	1,21	4,467	لبنان	
6 670	7,97	222,900	9,04	33,420	العراق	
5 361	7,51	210,200	10,60	39,210	الجزائر	
5 214	1,20	33,680	1,75	6,459	الأردن	
4 328	1,68	47,130	2,94	10,890	تونس	
6 296	22,65	633,720	27,22	100,648	كُلّ الشريحة	
3 315	9,72	272,000	22,19	82,060	مصر	
3 163	3,73	104,400	8,93	33,010	المغرب	
2 456	0,37	10,240	1,13	4,170	فلسطين	
1 768	1,44	40,410	6,18	22,850	سوريا	
3 005	15,26	427,050	38,43	142,090	كُلّ الشريحة	
1 753	2,38	66,550	10,27	37,960	السودان	
	1,668	0,05	1,456	0,24	0,873	
	1,473	1,28	35,950	6,60	24,410	
	1,070	0,15	4,163	1,05	3,890	
	894	0,02	0,657	0,20	0,735	
	87	0,03	0,917	2,84	10,500	
	1,400	3,92	109,693	21,19	78,368	
7 568	3,79	2798,623	5,11	369,784	البلدان العربية	
10199	100	73 870,000	100	7243,000	العالم	

المصدر: موقع البنك الدولي - www.data.worldbank.org - الإحصائيات حسب البلدان. (أحدث البيانات).

التعريفات حسب التصنيف الدولي المعتمد:

- البلدان الأقل دخلاً: البلدان التي يقل فيها متوسط الدخل الفردي السنوي عن 976 دولاراً أمريكياً.
 - البلدان متوسطة الدخل: تنقسم هذه الدول إلى شريحتين:
 - الشريحة الدنيا: تشمل الدول التي يتراوح الدخل الفردي السنوي فيها بين 976 دولاراً أمريكياً و3865 .
 - الشريحة العليا: تشمل الدول التي يتراوح الدخل الفردي السنوي فيها بين 3866 دولاراً أمريكياً و11905 .
 - البلدان مرتفعة الدخل: البلدان التي يتجاوز الدخل الفردي السنوي فيها 11905 دولارات أمريكية.
- التعليق:

تبرز المؤشرات الواردة في هذا الجدول، وفقاً لبيانات البنك الدولي لسنة 2013، أن:

- سكان البلدان العربيّة يمثلون 5.11 بالمئة من سكان المعمورة، غير أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربيّة لا يمثل سوى 3.79 بالمئة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربيّة يبلغ 7568 دولاراً أمريكياً، وهو ما يمثل حوالي ثلاثة أرباع المتوسط العالمي (74.2 %) الذي يقدر بـ 10199 دولاراً.
- الفوارق شاسعة بين مختلف البلدان العربيّة في هذا المجال، حيث تستأثر البلدان الستة المنتمجة إلى شريحة البلدان ذات الدخل المرتفع (قطر والكويت والإمارات والسعودية وعمان والبحرين)
- بـ58.18 بالمئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي في حين أن عدد سكانها لا يمثل سوى 13.16 بالمئة من سكان المنطقة العربيّة. وبالمقابل فإنّ البلدان الستة المنتمجة إلى شريحة البلدان الأقل دخلاً (اليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والصومال)، والتي يفوق عدد سكانها خمس سكان البلدان العربيّة (21.19 %)، لا يتعدى نصيبها من الناتج العربي 3.92 بالمئة.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل يتراوح، حسب شرائح الدخل، بين 33448 دولاراً في البلدان ذات الدخل المرتفع و1400 دولاراً في البلدان الأقل دخلاً (أي 24 ضعفاً) مروراً بـ 6296 دولاراً في البلدان ذات الدخل المتوسط العالي (ليبيا ولبنان والعراق والجزائر والأردن وتونس) و3005 دولارات في البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف (مصر والمغرب وفلسطين وسوريا).
- كما يبرز الجدول أن الفوارق تبدو أعمق، إذا ما اعتمدنا المقارنة بين البلدان، حيث يمثل نصيب الفرد من الناتج في قطر حوالي 104 أضعاف نصيب الفرد في جيبوتي.

ويستخلص من ذلك ضعف مساهمة المنطقة في إنتاج الثروة بالمقارنة مع حجم سكانها ووزنهم في العالم، بالإضافة إلى عدم التجانس بين البلدان العربيّة في هذا المجال، والتحديات الكبيرة التي يتعين مجابتهها في مجال دفع النموّ وتسريعه وتحقيق تنمية أكثر شمولاً، وكذلك، وفي الحين ذاته، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتوسيعها ومزيد الارتقاء بفعاليتها، بما يؤمن العيش اللائق للفئات الضعيفة والمحرومة وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعيّة.

2. دليل التنمية البشرية

الجدول عدد2: تطوّر دليل التنمية البشرية بين 2010 و 2013			
دليل التنمية البشرية		البلدان	مستوى الدليل
2013	2010		
0,851	0,847	قطر	مستوى مرتفع جداً
0,836	0,815	السعودية	
0,827	0,824	الإمارات	
0,815	0,812	البحرين	
0,814	0,807	الكويت	
0,784	0,799	ليبيا	مستوى مرتفع
0,783	0,78	عمان	
0,765	0,759	لبنان	
0,745	0,744	الأردن	
0,721	0,715	تونس	
0,717	0,709	الجزائر	
0,686	0,671	فلسطين	مستوى متوسط
0,682	0,678	مصر	
0,658	0,662	سوريا	
0,642	0,638	العراق	
0,617	0,603	المغرب	
0,500	0,484	اليمن	مستوى ضعيف
0,488	0,479	جزر القمر	
0,487	0,475	موريتانيا	
0,473	0,463	السودان	
0,467	0,452	جيبوتي	
...	...	الصومال	
0,682	0,675	متوسط البلدان العربية	
0,703	0,688	شرق آسيا والمحيط الهادي	
0,740	0,726	أمريكا اللاتينية	
0,588	0,573	آسيا الجنوبية	
0,702	0,693	متوسط العالم	

المصدر: التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014: «استدامة الرقي البشري: تقليص الهشاشة وتعزيز القدرة على التحمل» - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

التعريفات:

- دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط انجازات البلد من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة والمعرفة ومستويات الدخل الفردي... ويتم احتسابه ونشر البيانات المتعلقة به في تقارير عالمية وإقليمية من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- البلدان ذات دليل التنمية البشرية الضعيف: التي يقلّ هذا المؤشر فيها عن 0.550
- البلدان ذات الدليل المتوسط: التي يتراوح المؤشر فيها بين 0.600 و0.699
- البلدان ذات الدليل المرتفع: التي يتراوح المؤشر فيها بين 0.700 و0.799
- البلدان ذات الدليل المرتفع جداً: التي يساوي أو يتجاوز المؤشر فيها 0.800.

التعليق:

يبرز الجدول أنّ:

- البلدان العربية عامّة لم تحقق تطوراً هاماً على صعيد التنمية البشرية بين سنتي 2010 و2013 بالمقارنة مع مجمل بلدان العالم. فلئن ارتفع متوسط دليل التنمية للبلدان العربية من 0.675 سنة 2010 إلى 0.682 سنة 2013 محققاً زيادة بـ7 نقاط تعدّ ضعيفة بالنظر إلى المتوسط العالمي الذي ارتفع بـ9 نقاط أو متوسط بلدان جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي (15 نقطة) أو بلدان أمريكا اللاتينية والكارييب (14 نقطة).
- المتوسط العربي (0.682) لا يزال منخفضاً بالمقارنة مع المتوسط العالمي (0.702) وأنّ الفارق بينهما قد ارتفع بنقطتين ليبلغ 20 نقطة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المعدّل العالمي قد ارتقى بين سنتي 2010 و2013 من شريحة مستوى الدليل الضعيف إلى شريحة المستوى المتوسط، في حين أن المعدل العربي لا يزال في شريحة المستوى المتوسط، وأن توزيع البلدان العربية حسب الشرائح لم يتغيّر، حيث لم يرتق أي بلد عربي من شريحة إلى أخرى في السنوات الثلاث الأخيرة.
- أما على مستوى المقارنة بين البلدان العربية، تجدر الإشارة إلى أنّ المملكة العربية السعودية سجلت أعلى ارتفاع في المؤشر بـ21 نقطة، تليها اليمن بـ16 نقطة، ثمّ فلسطين وجيبوتي بـ15 نقطة والمغرب بـ14 نقطة.
- بالمقابل شهدت كل من ليبيا وسوريا انخفاضاً في المؤشر، على التوالي، بـ15 نقطة و4 نقاط. وذلك كنتيجة حتمية للمستجدات والوضع الأمني الذي يعيشه هذان البلدان.
- انتماء البلدان العربية إلى شرائح مؤشر التنمية البشرية يتطابق مع انتمائها إلى شرائح الدخل عموماً ما عدا عمان، التي وان تنتمي لمجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، فإنها لم تصل إلى مرتبة دليل التنمية البشرية المرتفعة جداً، وكذلك العراق التي تنتمي إلى شريحة مؤشر التنمية البشرية المتوسط، في حين تعتبر من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. وهو ما يبرز صعوبة ترجمة التنمية الاقتصادية وارتفاع الدخل إلى تنمية بشرية ترتقي بأوضاع البشر من أفراد ومجموعات بالإضافة إلى تأثير الوضع الأمني والسياسي على مسيرة التنمية عامّة.

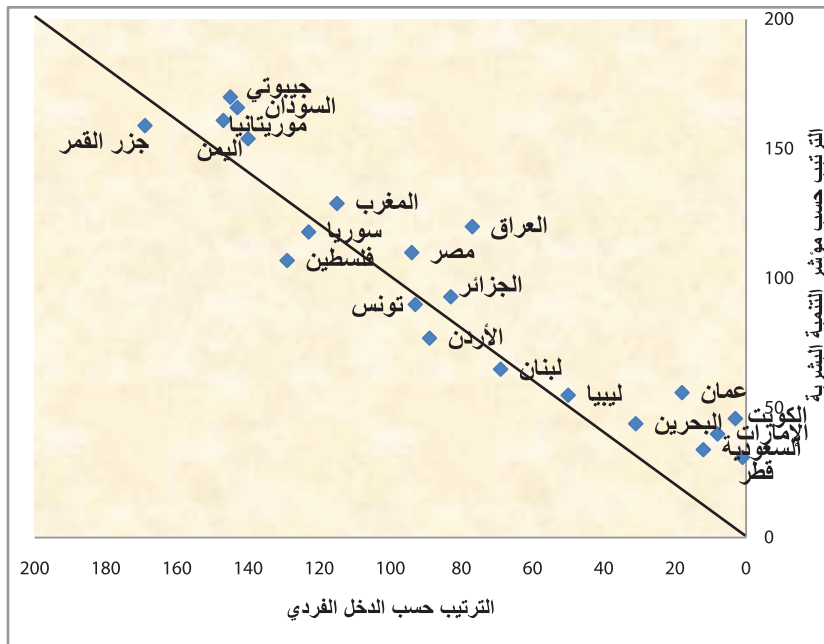
جدول عدد 3: الترتيب العالمي للبلدان العربية حسب الدخل الفردي ودليل التنمية البشرية

الدخل الفردي سنة 2013 بالدولار المعادل للقدرة الشرائية 2011	الفارق في الرتبة بين مؤشر التنمية البشرية والدخل الفردي	ترتيب الدخل الفردي	ترتيب مؤشر التنمية البشرية	البلدان	شرائح الدخل
119 029	-30	1	31	قطر	البلدان ذات الدخل المرتفع
85 820	-43	3	46	الكويت	
58 068	-32	8	40	الإمارات	
52 109	-22	12	34	السعودية	
42 191	-38	18	56	عمان	
32 072	-13	31	44	البحرين	
21 666	-5	50	55	ليبيا	البلدان ذات الدخل المتوسط
16 263	4	69	65	لبنان	
14 007	-43	77	120	العراق	
12 555	-10	83	93	الجزائر	
11 337	12	89	77	الأردن	
10 440	3	93	90	تونس	
10 400	-16	94	110	مصر	
6 905	-14	115	129	المغرب	
5 771	5	123	118	سوريا	
5 168	22	129	107	فلسطين	
3 945	-14	140	154	اليمن	البلدان ذات الدخل الضعيف
3 428	-23	143	166	السودان	
3 109	-25	145	170	جيبوتي	
2 988	-14	147	161	موريتانيا	
1 505	10	169	159	جزر القمر	
..				الصومال	
15 817				متوسط البلدان العربية	
10 499				شرق آسيا والمحيط الهادي	
13 767				أمريكا اللاتينية	
13 723				متوسط كل العالم	

المصدر: التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014: "استدامة الرقي البشري: تقليص الهشاشة وتعزيز القدرة على التحمل" - برنامج الأمم المتحدة للتنمية. الفارق في الرتبة تم احتسابه من قبل الباحثين.

التعليق: يتبين من الجدول أن:

- 15 بلداً عربياً رتبها في الدخل الفردي المعادل للقدر الشرائية متقدمة بالمقارنة مع رتبها في دليل التنمية البشرية، وذلك في مختلف شرائح الدخل. ويلاحظ ذلك بالخصوص لدى البلدان النفطية، التي وإن كانت تتصدر الترتيب الدولي على صعيد الدخل الفردي، فإن ترتيبها على مستوى التنمية البشرية يعتبر متأخراً نسبياً. فقطر والكويت والإمارات تحتل، على التوالي، المراتب الأولى، والثالثة، والثامنة، في الترتيب الدولي للدخل الفردي، بينما تأتي في المراتب الواحدة والثلاثين، والسادسة والأربعين، والأربعين، في سلم دليل التنمية البشرية. كما أن العراق والجزائر ومصر والتي تنتمي إلى مجموعة الدخل المتوسط، تسجل تأخراً هاماً في مرتبة التنمية البشرية بالنظر إلى مرتبتها في الدخل الفردي.
 - ويؤكد ذلك مجدداً صعوبة ترجمة النمو وارتفاع الثروة إلى تنمية البشر والنهوض بالإنسان وذلك لضعف سياسات الحماية الاجتماعية والتوزيع غير العادل لثمار النمو، من جهة، وكذلك لطول المدّة الضرورية للتأثير الإيجابي للسياسات على بعض الخصائص الاجتماعية والمهنية والديمغرافية والثقافية.
 - ولا بد من الإشارة إلى أن بعض البلدان، رغم انتمائها إلى البلدان متوسطة الدخل فإن مرتبتها الدولية بالنسبة للتنمية البشرية تأتي متقدمة عن رتبها في الدخل الفردي على غرار فلسطين وجزر القمر والأردن.
 - ويرى الرسم البياني الموالي مدى تطابق الترتيبين. بالنسبة للبلدان القريبة من الخط، فإن ترتيبها يتطابق تقريباً. أما البلدان المتواجدة تحت الخط، فإن ترتيبها من زاوية التنمية البشرية أحسن من ترتيبها في الدخل. أما البلدان المتواجدة فوق الخط، فإن وضعها على صعيد التنمية البشرية لا يتماشى وقدراتها الاقتصادية. وهو حال أغلب البلدان العربية (16).
- الرسم البياني عدد 1: الترتيب الدولي للبلدان العربية حسب دليل التنمية البشرية ومتوسط الدخل الفردي معادل القدرة الشرائية



المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014: "استدامة الرقي البشري: تقليص الهشاشة وتعزيز القدرة على التحمل" - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

3. نسبة الفقر

جدول عدد 4: نسب الفقر في البلدان العربية			
السنة	1.25 دولار (م ق ش) في اليوم	دولاران (م ق ش) في اليوم	البلد
2004	46,1	65,0	جزر القمر
2002	18,8	41,2	جيبوتي
2008	1,7	15,4	مصر
2008	23,4	47,7	موريتانيا
2007	2,5	14,0	المغرب
2009	19,8	44,1	السودان
2010	1,1	4,3	تونس
2007	2,8	21,4	العراق
2010	0,1	1,6	الأردن
2009	0,0	0,3	فلسطين
2004	1,71	16,9	سوريا
2005	17,5	46,6	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية عن إحصائيات البنك الدولي.

التعريفات:

- نسبة الفقر: عدد الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم أو إنفاقهم الفردي خط الفقر المحدد في فترة زمنية مرجعية. وتعتمد المنظمات الدولية خطين:
 - 1.25 دولار معادل القوة الشرائية في اليوم يعتبر خط الفقر المدقع
 - دولاران معادل القوة الشرائية في اليوم كخط الفقر.

التعليق: يعتبر الفقر من أبرز وجوه الهشاشة وأسبابها. فها يتغذيان من بعضهما. ورغم الاحترازات التي يمكن إثارتها حول قياس نسب الفقر أو حول البيانات المتوفرة والتي يشك العديد في مصداقيتها، فإننا نوردتها كما جاءت في بيانات المنظمات الدولية المعنية رغم كونها تتعلق بسنوات مختلفة ومنقوصة. فحتى التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014 لا يورد سوى هذه المعطيات، بالإضافة إلى نسب الفقر باحتساب السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني المحدد من قبل كل دولة وذلك لأربعة بلدان فقط. وهي جيبوتي ومصر وموريتانيا وفلسطين بنسب تبلغ على التوالي بـ 18.8 % و 25.2 % و 42 % و 21.9 %. وهي نسب تختلف تماماً عن النسب المحتسبة على أساس خط الفقر المقدر بدولارين يومياً خاصة في حالة فلسطين (21.9 % مقابل 0.3 %).

وما يمكن استخلاصه من هذه البيانات أن:

- نسب الفقر تبقى مرتفعة جداً في البلدان العربية الأقل دخلاً وهي جزر القمر بـ 65 % وموريتانيا بـ 47.7 % واليمن بـ 46.6 % والسودان بـ 44.1 % وجيبوتي بـ 41.2 %.
- أما بالنسبة للدول المتوسطة الدخل فإن العراق رغم انتمائها إلى شريحة الدخل المتوسط العالي، فإن نسبة الفقر فيها (على التوالي 23.6 % و 21.4 %) أرفع بكثير من نسب البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف والتي تتراوح بين 16.9 % في سوريا و 15.4 % في مصر و 14 % في المغرب. أما فلسطين فرغم انتمائها إلى هذه الشريحة فإن البيانات المتوفرة بشأنها تشير إلى أن نسبة الفقر تقدّر بـ 0.3 %.

ويبرز ارتفاع نسب الفقر في أغلب الدول العربية أهمية تحدي مقاومة هذه الآفة التي تنخر مجتمعاتنا، سواء على مستوى تسريع نسق النمو وتحسين محتواه التشغيلي وإحكام سياسات إعادة التوزيع، أو على مستوى وضع وتنفيذ البرامج الهادفة إلى الرفع من قدرات الأفراد والأسر الفقيرة وتوفير مقومات اندماجها في الحياة النشيطة بما يتيح فرص إخراجهم من دائرة الخصاصة والحرمان. كما يطرح إشكالية توفير الاعتمادات المالية الضرورية لشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المساعدات المالية أو العينية الكفيلة بتخفيف وطأة الاحتياج والخصاصة وسوء التغذية للفئات المعوزة وغير القادرة على العمل والاعتماد على الذات.

4. مؤمل الحياة عند الولادة وعند الولادة بصحة جيدة وفي سن 60 سنة

جدول عدد 5: مؤمل الحياة في البلدان العربية							
مؤمل الحياة عند سن الستين			مؤمل الحياة عند الولادة بصحة جيدة	مؤمل الحياة عند الولادة			البلدان
الجملة	إناث	ذكور		الجملة	إناث	ذكور	
22	22	22	68	79	80	79	قطر
21	21	21	68	78	79	78	الكويت
20	20	19	67	76	78	76	الإمارات
19	21	18	65	76	78	74	السعودية
20	22	19	66	76	78	74	عمان
20	23	19	66	77	78	76	البحرين
20	21	18	64	75	77	73	ليبيا
22	25	21	69	80	82	78	لبنان
18	20	16	54	70	74	66	العراق
18	19	17	62	72	73	70	الجزائر
19	20	18	64	74	75	72	الأردن
21	22	19	66	76	78	74	تونس
17	19	16	61	71	74	69	مصر
18	19	17	61	71	73	69	المغرب
19	22	18	59	68	76	62	سوريا
							فلسطين
19	17	15	54	64	65	62	اليمن
17	18	17	53	63	65	61	السودان
16	17	15	52	61	63	60	جيبوتي
16	17	16	53	63	65	61	موريتانيا
16	17	15	53	62	63	60	جزر القمر
16	17	15	45	53	55	51	الصومال
17	18	16	53	62	63	60	البلدان ذات الدخل الضعيف

17	19	16	57	66	68	64	البلدان ذات الدخل المتوسط ش د
20	21	18	66	74	76	72	البلدان ذات الدخل المتوسط ش ع
23	25	21	70	79	82	76	البلدان ذات الدخل المرتفع
20	21	18	62	70	73	68	العالم

المصدر: الإحصائيات الصحية العالمية 2014 - المنظمة العالمية للصحة (تتعلق البيانات بسنة 2012)

التعليق: يعتبر مؤمّل الحياة عند الولادة من أهم المؤشرات الدالّة على مدى تطوّر الوضع الصحيّ ومستوى العيش في مختلف البلدان. ويبرز الجدول أنّ:

- مؤمّل الحياة في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع لا يتماشى والمؤمّل المتوسط لهذا الصنف من البلدان عدا قطر أي يعادل مؤمّل الحياة عند الولادة المتوسط العالمي للبلدان ذات الدخل المرتفع، أي 79 سنة. أما بالنسبة للتوزيع حسب الجنس فإن كل البلدان العربية المنتمية لهذا الصنف تسجل مستوى منخفضاً بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه الشريحة أي 82 سنة. ويتراوح الفارق بين المتوسط المحليّ والمتوسط العالمي بين سنتين في قطر و4 سنوات في عُمان.
- في البلدان ذات الدخل المتوسط يجدر إبراز أهمية المستوى الذي وصله لبنان في هذا المجال حيث بلغ مؤمّل الحياة عند الولادة فيها 80 سنة وهو مستوى أرفع من المتوسط العالمي للبلدان ذات الدخل المرتفع. وبالنسبة للنساء يساوي مؤمّل الحياة عند الولادة في لبنان مستوى المتوسط العالمي في شريحة البلدان ذات الدخل المرتفع.
- كما تتجاوز كل من تونس وليبيا متوسط صنفهما بسنتين وسنة واحدة فيما يساوي مؤمّل الحياة الأردني المتوسط العالمي لهذا الصنف من الدول. وبالمقابل فإن العراق يسجل مستوى أدنى بأربع سنوات عن معدل شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط العالي تليه الجزائر بفارق سلبي بسنتين.
- وفي ما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف، فإنّ مؤمّل الحياة في مصر والمغرب وبدرجة أقل في سوريا يفوق المتوسط العالمي لهذا الصنف من البلدان بفارق يتراوح بين ثلاث سنوات وسنة واحدة.
- أما في شريحة البلدان الأقلّ دخلاً فإن اليمن والسودان وموريتانيا فتسجل معدلات أرفع من متوسط الشريحة بسنتين أو سنة واحدة. وإذ يعادل مؤمّل الحياة في جزر القمر متوسط الشريحة، أي 62 سنة، فإن جيبوتي والصومال تبقيان دون هذا المعدل، على التوالي، بسنة واحدة وتسع سنوات.
- وفي ما يتعلق بمؤمّل الحياة في صحة جيدة فإنه يبرز فوارق هامة بين البلدان العربية وبالتالي في الأوضاع الصحية بها. ذلك أنّ أحد عشر بلداً عربياً يساوي أو يفوق المتوسط فيها المتوسط العالمي بفارق يتراوح بين سنة وست سنوات (الكويت وقطر)، في حين تبقى كلّ من المغرب ومصر دون هذا المستوى بسنة واحدة وسوريا بثلاث سنوات والعراق واليمن بثماني سنوات وموريتانيا والسودان وجزر القمر بتسع سنوات ثم جيبوتي والصومال بعشر سنوات كاملة.
- وعلى صعيد مؤمّل الحياة في سنّ الستين، والذي وإن يدلّ على تحسن الأوضاع الصحية، فإنه يبرز من جهة أخرى تحديات امتداد مدة الشيخوخة وما تطرحه من استحقاقات في مجال الحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتأمين الدخل والرعاية الاجتماعية لكبار السنّ. ويشير الجدول في هذا المجال إلى أنّ أربعة بلدان عربية فقط يفوق المؤمّل فيها المتوسط العالمي وهي لبنان وقطر وتونس والكويت. بينما أربعة بلدان يبلغ المؤمّل فيها المعدل الدولي وهي عمان والبحرين والإمارات وليبيا. أما بقية البلدان، والتي تمثّل ما يقارب 90% من سكان الوطن العربي، فإنها دون هذا المتوسط بفارق يتراوح بين سنة وأربع سنوات في جزر القمر والصومال وجيبوتي.

■ ويبرز الجدول أنّ الفارق في مؤمّل الحياة في سن الستين بين المرأة والرجل يتقلّص بالمقارنة لما كان عليه عند الولادة في كلّ البلدان العربية باستثناء البحرين، التي ارتفع فيها الفارق من سنتين إلى أربع سنوات. ولوحظ هذا الانخفاض بصفة خاصّة في سوريا والعراق، نتيجة للأوضاع الأمنية بهما، ثمّ في موريتانيا والسودان وبدرجة أقلّ بالمغرب ومصر. وهو يفسّر، إلى حدّ بعيد، بالقصور

في رعاية الأمومة والصحة الإنجابية في المنطقة العربية.

5. نسبة وفيات الأطفال والأمهات في البلدان العربية

البلدان	نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات لكل 1000 ولادة حية	نسبة وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة
قطر	8	7
الكويت	12	14
الإمارات	7	12
السعودية	14	24
البحرين	10	20
عمان	10	32
ليبيا	18	58
لبنان	10	25
العراق	35	63
الجزائر	34	97
الأردن	21	63
تونس	19	56
مصر	27	66
المغرب	35	100
فلسطين	24	...
سوريا	19	70
السودان	89	730
جيبوتي	91	200
اليمن	79	200
موريتانيا	111	510
جزر القمر	96	280
الصومال	139	1000
البلدان العربية	40	171
أمريكا اللاتينية والكارييب	25	80,0
جنوب وشرق آسيا	32	150
العالم	55	210,0
البلدان المتقدمة	7	16,0
البلدان الأقل نموًا	61	240,0

المصدر: قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية.

التعليق:

- لئن تشير البيانات الواردة في الجدول أن معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات في البلدان العربية يعتبر منخفضاً بالمقارنة مع المتوسط العالمي (40 مقابل 55) فإنه بدأ مرتفعاً بالمقارنة مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب (25) وجنوب وشرق آسيا (32)، رغم أن متوسط الدخل الفردي في البلدان العربية يفوق متوسط الدخل في هاتين المنطقتين. وهو ما يبرز وجهاً آخر من وجوه قصور الرعاية الصحيّة للطفولة في المنطقة العربية وضعف أدائها.
- كما يبرز الجدول تفاوتاً هاماً بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان الأقل دخلاً. فهذه النسبة تتراوح بين 7 بالألف في الإمارات، وهي نسبة تساوي المتوسط الدولي في البلدان ذات الدخل المرتفع، و139 بالألف في الصومال. وتتجاوز هذه النسبة المعدل الدولي في شريحة الدول الأقل دخلاً (61 بالألف) في كل من الصومال وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي و السودان واليمن.
- وعلى صعيد وفيات الأمهات عند الولادة فإن الوضع يكاد يكون مماثلاً بتحقيق ثلاثة بلدان عربية لنسب تقل حتى عن معدل الدول المتقدمة (16 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية) وهي قطر (7) والإمارات (12) والكويت (14).
- ويبلغ المعدل العربي 171 وفاة لكل 100 ألف ولادة مقابل 210 وفيات كمتوسط عالمي. لكنه بالمقابل يفوق ضعفي متوسط مجموعة أمريكا اللاتينية والكارايب (80). كما أنه أرفع من متوسط جنوب وشرق آسيا بواحد وعشرين نقطة.
- كما تبقى الفجوة هامة بين البلدان العربية الغنية والبلدان العربية الأقل دخلاً، حيث تبلغ هذه النسبة مستويات تبعث على الانشغال بكل من جزر القمر وموريتانيا والسودان وخصوصاً بالصومال (1000 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية).
- وتبرز مختلف هذه المؤشرات حجم التحدي الذي لا يزال يجابهه هذه البلدان لمزيد الارتقاء بمؤشرات صحّة الأم والطفل، والتي تعتبر من مقومات التنمية البشريّة، وما يتطلبه ذلك من مخصصات مالية وطاقات بشرية قد تتجاوز قدراتها الذاتية.

الفصل الثاني: البيانات الديمغرافية والاجتماعية

1 نسبة الإعالة:

جدول عدد 7: نسبة الإعالة في البلدان العربية							
نسبة إعالة المسنين		نسبة إعالة الأطفال		نسبة الإعالة الإجمالية		شرائح الدخل والبلدان أو المجموعات	
2030	2010	2030	2010	2030	2010	البلدان	شرائح الدخل
5,1	1,3	13,6	16,1	18,7	17,4	قطر	البلدان ذات الدخل المرتفع الكويت الإمارات السعودية عمان البحرين
	5,4	3,0	30,3	34,7	35,7	37,7	
	2,1	0,4	14,0	16,2	16,1	16,5	
	9,9	4,5	26,1	46,3	36,0	50,8	
	5,7	3,6	26,1	39,1	31,9	42,7	
	8,5	2,6	20,8	25,4	29,2	28,0	

12,0	6,9	31,1	44,6	43,1	51,6	ليبيا	البلدان ذات الدخل المتوسط	
6,2	6,1	55,1	74,4	61,3	80,5	العراق		
11,2	6,9	36,1	39,8	47,3	46,7	الجزائر		
22,3	12,5	26,3	34,9	48,6	47,4	لبنان		
8,7	5,5	42,2	57,0	50,9	62,6	الأردن		
19,9	10,0	29,4	33,8	49,2	43,8	تونس		
12,1	8,7	40,1	50,0	52,2	58,7	مصر		
14,1	7,5	36,9	42,1	50,9	49,6	المغرب		
10,2	6,2	41,6	59,0	51,8	65,2	سوريا		
6,8	5,0	54,7	76,3	61,6	81,3	فلسطين		
5,6	4,9	50,5	75,8	56,1	80,8	اليمن	البلدان الأقل دخلاً	
	6,7	5,7	58,9	76,7	65,6	82,5		
	9,3	5,9	44,9	54,9	54,2	60,9		السودان
	6,9	5,6	59,0	72,0	65,9	77,6		جيبوتي
	6,3	5,3	61,3	76,9	67,6	82,2		موريتانيا
	5,4	5,7	81,3	96,4	86,6	102,1		جزر القمر
								الصومال
9,9	6,6	42,3	55,0	52,2	61,6	كل البلدان العربية		
15,2	8,3	32,5	42,5	47,7	50,8	جنوب شرق آسيا		
17,8	11,7	36,2	40,5	54,0	52,2	العالم		
36,6	23,8	26,3	24,3	62,8	48,1	البلدان الأكثر تقدماً		
14,6	8,9	37,9	44,2	52,5	53,2	البلدان الأقل تقدماً		

المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية - قاعدة الحماية الاجتماعية - «التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2014 - 2015: بناء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية» - عن «الإسقاطات السكانية: مراجعة سنة 2012» الصادر عن دائرة السكان لمنظمة الأمم المتحدة.

التعريفات:

- نسبة الإعالة الإجمالية: عدد السكان الذين يقل سنهم عن 15 سنة أو يتجاوز سنهم 65 سنة بالمقارنة مع عدد السكان في سنّ الشغل (15-64 سنة). وهي تمثل مجموع نسبة إعالة الأطفال مع نسبة إعالة المسنين. ويدلّ مستوى عالٍ من هذا المؤشر على ثقل أعباء الأطفال والمسنين على كاهل السكان في سنّ النشاط.

التعليق:

تبرز المؤشرات في المجال أن:

- نسبة الإعالة في سنة 2010 في المنطقة العربية تعتبر إجمالاً مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمي (الذي يقدر بـ 52.2%) ولكن بتفاوت بين البلدان.
- فالبلدان الأقل دخلاً تتراوح النسبة فيها بين 60.9% في جيبوتي و102.1% في الصومال. وفي البلدان العربية ذات الدخل المتوسط تتراوح هذه النسبة بين 43.8% في تونس و81.3% في فلسطين. أما في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع فإنّ النسبة تعتبر متوسطة نسبياً في السعودية فمنخفضة في عمان والكويت ثمّ شديدة الانخفاض في كل من البحرين وقطر والإمارات.

- وفي ما يخص نسبة إعالة الأطفال في البلدان العربية، فإنها تبدو أكثر ارتفاعاً إجمالاً حيث بلغت 55 % مقابل 40.5 % كمتوسط عالمي، وهو ما يدل على ثقل عبء الأطفال بالنسبة للسكان في سن الشغل. وتتراوح هذه النسبة بين 54.9 % و 96.4 في البلدان العربية الأقل دخلاً، وبين 33.8 % و 76.3 % في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط، وبين 16.1 % و 46.3% في البلدان العربية ذات الدخل المرتفع.
- أما بالنسبة لإعالة المسنين فإنها تبدو منخفضة نسبياً في المنطقة العربية، باستثناء لبنان وتونس، أي بلغت على التوالي 12.5 % و 10%. وهي تعتبر منخفضة جداً في بلدان الخليج النفطية حيث لا تتجاوز 0.4 % في الإمارات. ويعود ذلك إلى حجم العمالة الأجنبية المقيمة في هذه البلدان والتي تتركز في سن الشغل.
- وبالنسبة لأفق 2030، فإن نسبة الإعالة الإجمالية في البلدان العربية ستخفض بـ 9.4 نقاط في حين أنها سترتفع بـ 1.8 نقطة على مستوى المتوسط العالمي. وسيشهد هذا المؤشر في المنطقة العربية تراجعاً أهم بالنسبة لإعالة الأطفال يقدر بـ 12.7 نقطة يقابله ارتفاع بـ 3.3 نقاط بالنسبة لإعالة المسنين.
- ويستنتج من هذه البيانات أن العبء على السكان المشتغلين في البلدان العربية يعتبر ثقيلاً ولئن سيخف تدريجياً بالنسبة للأطفال، فإنه من جهة أخرى سيزيد ثقلاً بالنسبة للمسنين. وتشهد نسبة إعالة المسنين ببعض البلدان على غرار لبنان وتونس، تطوراً ملحوظاً، ومن المرتقب أن تبلغ فيها، في أفق 2030، مستوى يقرب من مستوى البلدان المتقدمة المسجل سنة 2010.
- ويطرح هذا المنحى التصاعدي لنسبة إعالة المسنين عدّة إشكاليات على مستوى الحماية الاجتماعية لهذه الشريحة من المواطنين سواء في ما يتعلق برعايتهم الصحية وتأمين دخلهم أو على مستوى التوازنات المالية لأنظمة التأمينات التي يتحملها السكان المشتغلون خاصة في ظل الأنظمة التوزيعية، أو المساعدات الاجتماعية، والتي وإن تتحملها المجموعة الوطنية من خلال الأداء، فإن الجزء الأكبر منها يقع على كاهل الفئات العاملة.

2. نسبة المشاركة في قوة العمل

جدول عدد 8: السكان في سن النشاط والقوى العاملة ونسبة المشاركة في القوى العاملة				
البلدان	الجنس	قوة العمل	السكان في سن النشاط	نسبة المشاركة
		2011	2011	2011
الجزائر	الجملة	10661,0	26650	40,1
	الذكور	8776,0	13359	65,7
	النساء	1885,0	13194	14,3
البحرين	الجملة	671,3	945	71,0
	الذكور	530,3	614	86,4
	النساء	141,0	331	42,6
مصر	الجملة	26529,1	54287	48,9
	الذكور	20540,6	27623	74,4
	النساء	5988,5	26664	22,5
الكويت	الجملة	2166,9	2819	76,9
	الذكور	1541,2	1766	87,3
	النساء	625,7	1053	59,4
ليبيا	الجملة	1882,5	3942	47,8
	الذكور	1235,5	2026	61,0
	النساء	646,9	1916	33,8

49,2	23469	11537,6	الجملة	المغرب
74,3	11384	8458,0	الذكور	
25,5	12085	3079,5	النساء	
86,7	1473	1277,4	الجملة	قطر
95,7	1169	1119,3	الذكور	
52,0	304	158,2	النساء	
53,2	19832	10544,1	الجملة	السعودية
76,5	11677	8932,4	الذكور	
19,8	8155	1611,7	النساء	
42,7	12953	5530,8	الجملة	سوريا
72,2	6507	4696,4	الذكور	
12,9	6446	834,4	النساء	
47,8	8038	3844,6	الجملة	تونس
71,0	3969	2817,9	الذكور	
25,2	4069	1026,7	النساء	
35,8	2997	1072,2	الجملة	فلسطين
57,2	1519	868,8	الذكور	
13,8	1478	203,4	النساء	
48,1	156677	75717,5	الجملة	مجموع البلدان العربية
72,9	81309	59516,4	الذكور	
21,4	75368,0	16201,0	النساء	

المصدر: احتساب الباحثين لمعدل البلدان العربية اعتماداً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية على موقع المنظمة: www.ilo.org/ilostat. وتم اختيار سنة 2011 لتوفر المعلومات بالنسبة لأغلب البلدان الواردة في الجدول مع اعتبار سنة 2010 أو سنة 2012 لمن لم تتوفر بشأنهم بيانات سنة 2011.

التعريفات:

- السكان في سن النشاط (أو سنّ الشغل): لأغراض المقارنة الدولية، يتم تعريف السكان في سن الشغل بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 15 سنة فما فوق. وبالإضافة إلى استخدام عتبة الحد الأدنى للسّن، فإنّ بعض البلدان تطبق حدّاً أقصى - عادة ما يكون 65 سنة. وقد تمّ اعتماد هذا الحدّ في البيانات المتعلقة بهذا المصطلح في هذه الوثيقة.
- القوى العاملة: تشمل القوى العاملة كلّ الأشخاص في سنّ العمل الذين يعرضون خدماتهم لإنتاج السلع والخدمات على النحو المحدد في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) خلال الفترة الزمنية المحددة. فهو يشير إلى مجموع الأشخاص في سن الشغل الذين يعملون أو أولئك الذين هم في حالة بطالة.
- معدل المشاركة في القوى العاملة: النسبة المئوية للسكان المكوّنين للقوى العاملة من عدد السكان في سن الشغل في الفترة المرجعية المحدّدة.

التعليق:

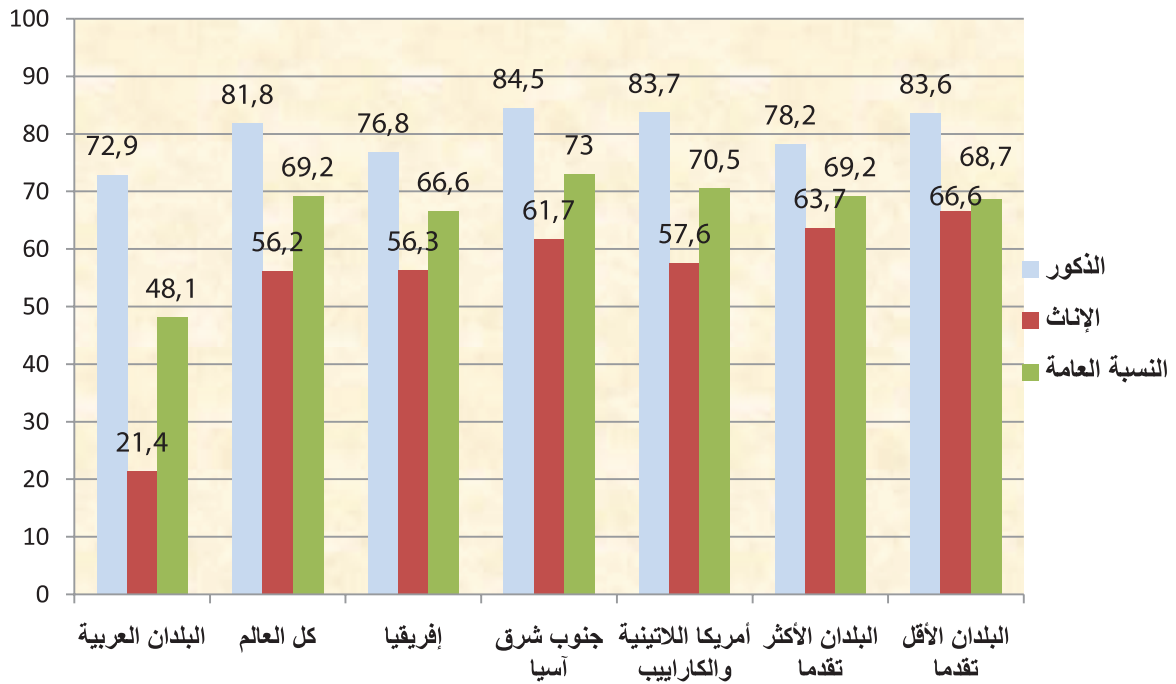
تبرز المؤشرات في هذا المجال أنّ:

- نسبة النشاط في المنطقة العربية هي الأضعف في العالم، سواء على مستوى النسبة الإجمالية أو على مستوى النسبة الخصوصية للنساء أو للرجال.
- فيقدّر متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة في البلدان العربيّة بما يقارب نصف عدد السكان في سن العمل (48.1%) مقابل 69.2% كمعدل عالمي. وإذ يبلغ هذا الفارق بين المتوسط العربي والمتوسط العالمي بالنسبة للرجال 8.9 نقاط فإنه يرتفع عند

النساء إلى 34.8 نقطة.

- وإذ يبلغ الفارق بين نسبة مشاركة الرجال ونسبة مشاركة النساء على مستوى المتوسط العالمي 25.6 نقطة، و26.1 نقطة في بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب، فإنه يقدر بحوالي الضعف في البلدان العربية حيث يبلغ 51.5 نقطة. وهو ما يمثل وجها من وجوه التمييز والإقصاء اللذين تعاني منهما المرأة في الوطن العربي في مجال العمل وبالتالي في مجال الحماية الاجتماعية.
- ويتبين من المقارنة بين البلدان العربية، أنّ نسبة النشاط العامّة تتراوح بين 86.7 % في قطر و35.8 % في فلسطين. كما أنّ ثلاثة بلدان فقط تتجاوز فيها هذه النسبة المتوسط العالمي، وهي قطر والكويت والبحرين.
- أما نسبة النشاط لدى النساء، فإنها تتراوح بين 59.4 % في الكويت و12.9 % في سوريا، ولا تتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي إلا في الكويت. ويتضح الفارق في نسبة النشاط بين النساء والرجال في الوطن العربي من خلال الفارق في نسب النشاط بينهما على مستوى كل بلد حيث يتراوح الفارق بين 59.3 نقطة في سوريا و27.2 نقطة في ليبيا.
- ويستنتج من هذه المؤشرات ضعف مشاركة السكان وخاصة النساء في القوى العاملة، وهو ما يحرم الاقتصاد من جزء هام من طاقاته، ويثقل كاهل الفئات العاملة في تحمّل أعداد أكبر من غير الناشطين، ويزيد في حدّة تحديات الحماية الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع نسب الإعالة كما تم بيانه في الفقرة السابقة.

الرسم البياني عدد2: نسبة المشاركة في القوى العاملة



المصدر: الباحثان عن التقرير العالمي حول الشغل 2014 «بناء إعادة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية» - منظمة العمل الدولية - ما عدا متوسط البلدان العربية فقد تم احتسابه من قبل الباحثين. (انظر الجدول السابق).

الجدول عدد 9: نسبة البطالة في البلدان العربية						
النسبة العامة		الإناث		الذكور		البلدان
2012-2013	2010	2013-2012	2010	2012-2013	2010	
0,5	0,3	2,8	1,9	0,1	0,1	قطر
3,6	1,8	4,9	2,8	2,9	1,4	الكويت
3,9	3,7		3,7		0,4	البحرين
	4,2		10,8		2,4	الإمارات
5,7	5,4	21,4	15,9	2,8	3,5	السعودية
	6,4					لبنان
9,1	9,1	9,4	9,6	9,0	8,9	المغرب
10,0	10,0	17,2	19,1	8,4	8,1	الجزائر
12,6	12,5	22,1	21,7	10,6	10,4	الأردن
13,3	9,0	25,1	22,6	9,8	4,9	مصر
14,9	8,4	37,1	22,5	10,4	5,7	سوريا
	15,3		19,6		14,4	العراق
16,0	13,0	22,9	18,9	13,4	10,9	تونس
22,7	23,7	35,6	26,7	19,7	23,1	فلسطين
	31,2		44,0		23,9	موريتانيا
11,3	9,9	21,7	18,8	8,8	7,6	متوسط البلدان العربية

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بالنسبة للبلدان العربية.

التعريفات:

■ البطالة: يشمل مصطلح «العاطلون عن العمل» جميع الأشخاص في سن العمل الذين كانوا:

(أ) بلا عمل خلال الفترة المرجعية، أي لم يكونوا في استخدام بأجر أو العمل لحسابهم،

(ب) المستعدون حالياً للعمل، بأجر أو للتوظيف الذاتي خلال الفترة المرجعية؛

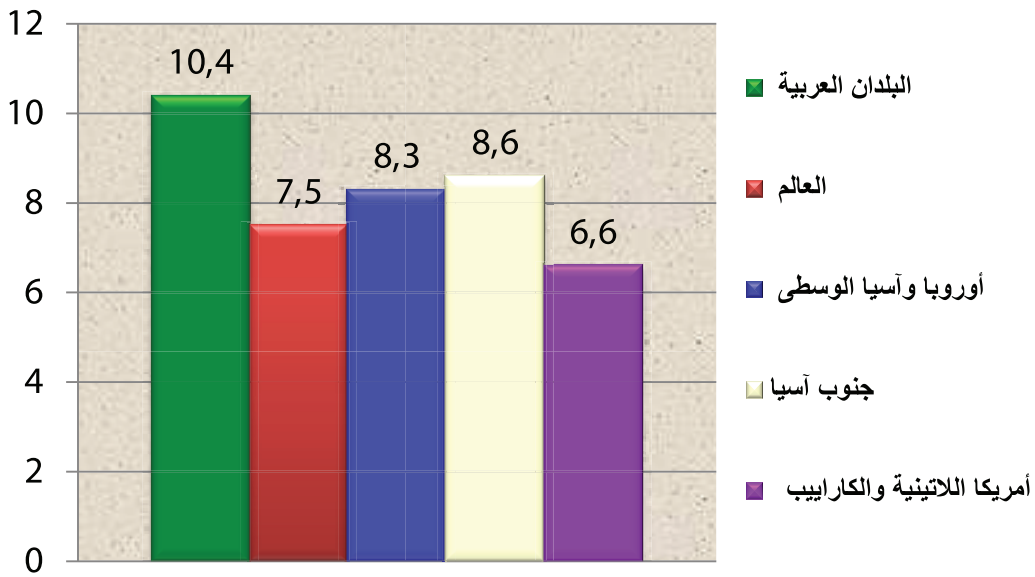
(ج) يبحثون عن عمل، أي عمل بأجر أو عمل حر واتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة معينة للبحث.

لأغراض المقارنة الدولية، تعرّف فترة البحث عن عمل في كثير من الأحيان بالأسابيع الأربعة السابقة، وهذا الهدف يختلف من بلد إلى آخر.

ويفيد مصطلح «الخطوات المحددة التي اتخذت للبحث عن الشغل»: التسجيل في مكاتب التشغيل العامة أو الخاصة؛ تقديم مطالب وملفات لأصحاب العمل، البحث في مواقع العمل والمزارع وبوابات المصانع والأسواق أو التجمعات والأماكن الأخرى. كما يندرج في ذلك الردّ على الصحف والإعلانات والسعي إلى الحصول على دعم من الأصدقاء أو الأقارب، وكذلك البحث عن الأرض والبناءات والآلات أو المعدات اللازمة لتأسيس مؤسسة خاصة وترتيب الموارد المالية أو التقدّم بطلب للحصول على التراخيص اللازمة للغرض.

■ نسبة البطالة: تحتسب بقسمة عدد العاطلين عن العمل على عدد القوى العاملة في الفترة نفسها.

الرسم البياني عدد3: متوسط نسبة البطالة: مقارنة بين مجموعة البلدان



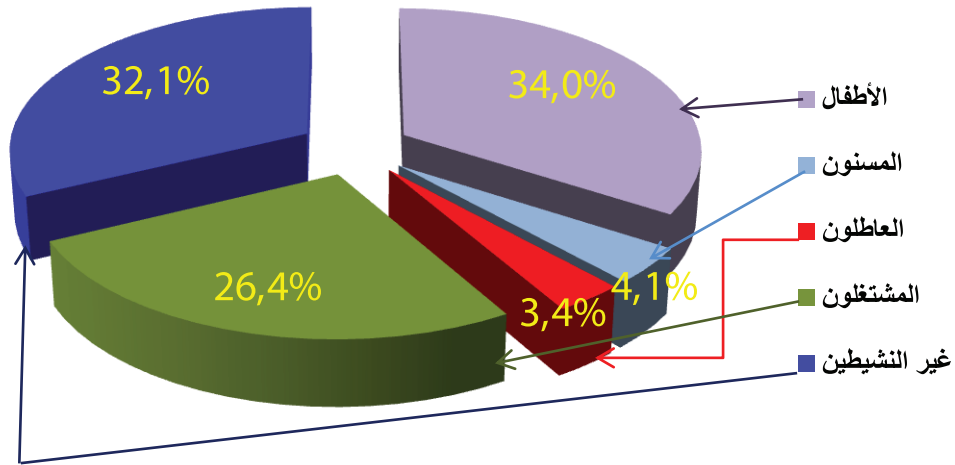
المصدر: الباحثان عن التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014: « بناء إعادة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية» - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

التعليق: يتضح من الجدول والرسم البياني أعلاه أن:

- نسبة البطالة في العالم العربي تبقى الأعلى بالمقارنة مع المتوسط الدولي ومجموعات البلدان الأخرى. فقد بلغت خلال الفترة 2010 - 2013، وفق أحدث البيانات المتوفرة التي وردت في التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2014، 10.4 % مقابل 7.5 % كمتوسط عالمي و 8.6 % في بلدان آسيا الجنوبية، و 8.3 % في أوروبا وآسيا الوسطى، و 6.6 % بأمريكا اللاتينية والكاراييب.
- نسب البطالة في البلدان العربية التي تتوفر بشأنها البيانات الإحصائية تعد عالية نسبياً في كل من موريتانيا 31.2 % وفلسطين 22.7 % وتونس 16 % وسوريا 14.9 % ومصر 13.3 % والأردن 12.6 %. وهي نسب أعلى من المتوسط العربي الذي تم احتسابه لسنتي 2012 - 2013 والذي يقدر بـ 11.3 %.
- كما تشير هذه المعطيات إلى ارتفاع هذه النسبة بين سنة 2010 وسنتي 2012 - 2013 في كل من سوريا ومصر وتونس على التوالي بـ 6.5 نقاط و 4.3 نقاط و 3 نقاط. قد تكون نتيجة الثورات العربية وتقلبات الوضع الأمني والسياسي فيها.
- وبالمقابل فإنّ البلدان النفطية في الخليج العربي تسجل مستويات منخفضة من البطالة، تتراوح بين 5.7 % في السعودية و 0.5 % في قطر.

- وفي ما يتعلق بالبطالة لدى النساء، تجدر الإشارة إلى أن نسبتها المتوسطة للبلدان العربية المعنية قدّرت بـ 21.7 % خلال الفترة نفسها 2012- 2013، أي بفارق يقدر بـ 12.9 نقطة بالمقارنة بنسبة البطالة لدى الرجال. وتسجل أعلى نسب البطالة النسائية في كل من سوريا (37.1 %) وفلسطين (35.6 %) ومصر (25.1 %) وتونس (22.9 %) والأردن (22.1 %) والسعودية (21.4 %).
- ويسجل أعلى الفوارق بين نسب بطالة النساء والرجال بوجه خاص في سوريا بـ 26.7 نقطة والسعودية بـ 19.6 نقطة. وبالمقابل فإن الفرق ضئيل جداً في كل من قطر (2.7 نقطتان) والمغرب (0.4 نقطة).
- ويتضح من هذه المؤشرات أن البطالة التي تعدّ من أبرز الأسباب المؤدية إلى الفقر والعوز، تبقى من أوكد الأولويات التي يتجه العمل على تقليصها والتخفيف من آثارها على الاقتصاد والمجتمع. كما تبرز هذه البيانات أن البطالة تزيد في حجم الأعباء المحمولة على كاهل السكان المشتغلين في وطننا العربي وفي حدّة الضغوطات المسلطة على منظومات الحماية الاجتماعية وميزانيات دول المنطقة خاصة في ظل غياب شبه كئي للتغطية الاجتماعية للعاطلين في بلداننا.
- ويوضح الرسم البياني الآتي أنّه نظراً لنسبة الإعالة العالية ونسب المشاركة الضعيفة ونسب البطالة المرتفعة، فإن نسبة المشتغلين إلى العدد الإجمالي لسكان المنطقة العربية تقدّر بـ 26.4 %.

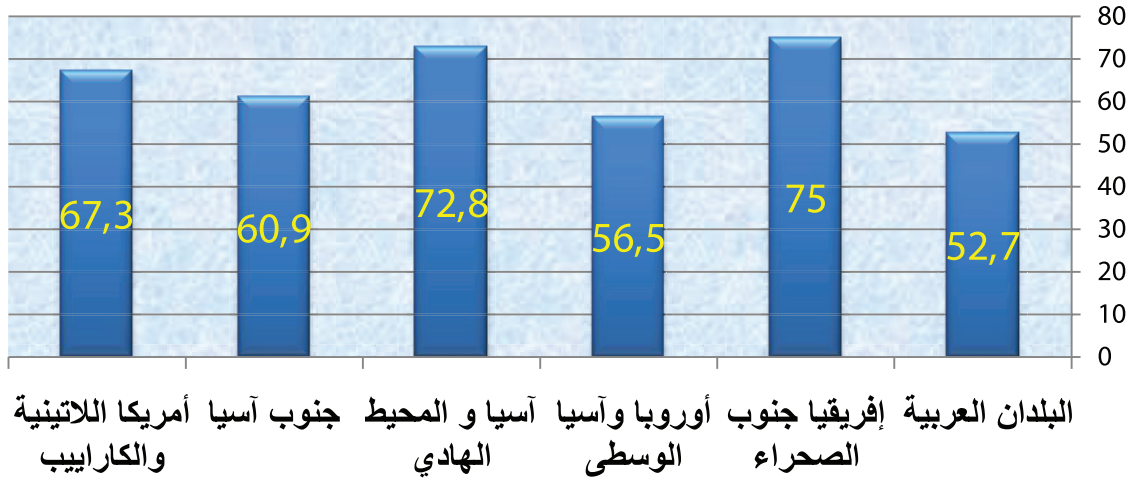
الرسم البياني عدد 4: سكان البلدان العربية حسب مشاركتهم في الحياة النشيطة



المصدر: احتساب الباحثين باعتماد متوسطات نسبة الإعالة ونسبة المشاركة ونسبة البطالة والعدد الإجمالي للسكان الواردة في الجداول السابقة. وتشمل شريحة غير النشيطين الأشخاص في سن الشغل الذين هم خارج القوى العاملة.

- ويبيّن الرسم التالي أن نسبة السكان المشتغلين في سن 24 فأكثر من بين مجموع السكان تبقى كذلك النسبة الأدنى بالمقارنة مع مختلف مجموعات الدول الأخرى. وعلى رغم أهميتها تبقى الفجوة بالمقارنة مع هذه المجموعات أقل حدّة في هذه الشريحة العمرية (24 سنة فما فوق). وقد يعود ذلك إلى أهمية عدد الشبان الذين يقلّ سنهم عن 24 سنة والذين هم خارج القوى العاملة أو في وضعيّة بطالة في البلدان العربيّة.

الرسم البياني عدد 5: نسبة المشتغلين في سنّ 42 فأكثر من مجموع السّكان



المصدر: عن التقرير العالمي حول التنمية البشريّة 2014: « استدامة الرقي البشري: تقليص الهشاشة وتعزيز القدرة على التحمّل » - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

4. الاستخدام الهشّ

الجدول عدد 10: نسبة الاستخدام الهشّ في البلدان العربيّة				
البلدان	السنة	الذكور	الإناث	النسبة العامة
قطر	2012	0,3	0,0	0,2
الإمارات	2009	1,0	0,5	1,0
البحرين	2010	2,2	1,2	1,9
الكويت	2011	2,7	1,4	2,2
السعودية	1992	6,6	1,8	6,0
الأردن	2012	11,1	2,3	9,7
مصر	2010	17,7	44,9	23,1
فلسطين	2012	24,9	35,2	26,7
تونس	2012			29,0
الجزائر	2011	30,6	24,2	29,5
اليمن	2011	32,5	40,5	30,2
سوريا	2011	35,3	16,0	33,0

33,9	19,0	38,4	2009	لبنان
41,2	67,7	26,6	1996	جيبوتي
46,0			2009	السودان
52,1	65,1	46,8	2011	المغرب
28,5	27,3	20,4		متوسط البلدان العربية

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية الخاصة - الموقع: www.ilo.org/laborstat.

التعريفات:

- نسبة الاستخدام الهش: يتم احتسابها بجمع نسبة العمال لحسابهم الخاص ونسبة المعينين المنزليين من بين السكان المشتغلين.
- العمال لحسابهم الخاص: هم العمال الذين يشتغلون لحسابهم أو بالاشتراك مع شريك وحيد أو عدة شركاء، في أعمال مرتبطة مباشرة بالربح من إنتاج سلع أو تقديم خدمات (مع احتساب الاستهلاك الذاتي جزءاً من الربح)، والذين لم ينتدبوا أي مستخدم بصفة متواصلة ليعمل معهم خلال الفترة المعنية.
- المعينون العائليون: هم الأشخاص الذين يشتغلون في أعمال للحساب الخاص في مؤسسة موجهة للسوق يديرها أحد أفراد الأسرة والذين لا يمكن اعتبارهم شركاء نظراً لأن نسبة التزامهم بالمؤسسة لا ترتقي إلى مستوى رئيسها.

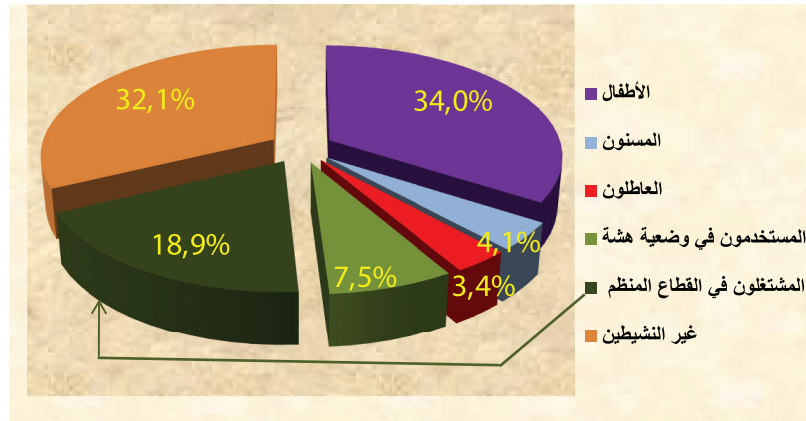
التعليق:

تبرز المؤشرات المتعلقة بهذا المجال أن:

- متوسط نسبة الاستخدام الهش في البلدان العربية يقدر بحوالي 28.5% بالاعتماد على نسب وطنية تتعلق بسنوات مختلفة بعضها لا يتضمن التوزيع بين الجنسين.
- ويمكن تقسيم البلدان العربية المتوفرة بشأنها البيانات إلى ثلاث مجموعات:
 - مجموعة أولى تعتبر فيها نسبة الهشاشة مرتفعة جداً وتكون فوق ثلث السكان المشتغلين، وهي: المغرب بـ 52.1% تليها السودان بـ 46% ثم جيبوتي بـ 41.2% وبلبنان بـ 33.9%. وبالمقارنة مع معدلات البطالة، عند وجود المعلومات، يمكن أن نلاحظ أن بلدانا كالمغرب أو لبنان تبدو فيهما البطالة منخفضة (9.1%) ولكن نسبة الهشاشة فيهما شديدة الارتفاع وهو ما يوحي بأهمية القطاع غير المهيكل في هذين البلدين.
 - مجموعة ثانية تضم اليمن والجزائر وتونس وفلسطين ومصر تتراوح فيها هذه النسبة بين 30.2% و 23.1%.
 - مجموعة ثالثة تتكون من الأردن بـ 9.7% ثم السعودية بـ 6% والبحرين والإمارات وقطر بأقل من 2%.
- إذ يقدر متوسط نسبة الاستخدام الهش لدى النساء في البلدان الواردة بالجدول، دون احتساب تونس والسودان التي لا تتوفر حولهما إحصائيات حسب الجنس، بـ 27.3% فإن توزيعها حسب البلدان يظهر اختلافات عميقة حيث تتراوح النسب الوطنية بين نسبة قصوى تبلغ 67.7% في جيبوتي و 65.1% في المغرب ونسبة دنيا بـ 0.5% في الإمارات.
- حتى وإن كانت منقوصة، تبرز هذه المعطيات الإحصائية، أهمية حجم الاستخدام في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية والذي عادة ما لا تتوفر فيه مقومات العمل اللائق والحماية الاجتماعية. وهو ما يزيد في ضخامة تحديات منظومات الحماية الاجتماعية،

لا سيما على صعيد توسيع التغطية وشموليتها، وفي ثقل الأعباء المحمولة على العاملين في القطاعات المهيكلة الذين لا تتعدى نسبتهم 18.9 بالمئة من مجموع السكان.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار هذا المعطى فإن الرسم البياني السابق يصبح كما يأتي. وهو ما يدل على أن أقل من خمس السكان يشتغلون في القطاع المنظم، ومن المفترض أن يكونوا متمتعين بتغطية اجتماعية ملائمة ويتحملون إعالة بقية فئات المجتمع:



5. اللاجئون و المهاجرون

جدول عدد 11: عدد اللاجئين والمهاجرين المتواجدين في البلدان العربية						
النسبة المهاجرين من عدد سكان البلد	النسبة من مجموع المهاجرين المقيمين في البلد	عدد المهاجرين المقيمين في البلد (2010)	نسبة اللاجئين من عدد السكان	النسبة من مجموع اللاجئين في البلد	عدد اللاجئين المتواجدين في البلد (2013)	البلدان
2,55	0,38	99 229	2,38	3,36	92 767	موريتانيا
0,15	0,19	49 098	0,00	0,05	1 470	المغرب
0,62	0,94	242 324	0,24	3,41	94 150	الجزائر
0,31	0,13	33 591	0,01	0,03	730	تونس
11,00	2,64	682 482	0,41	0,92	25 561	ليبيا
0,30	0,95	244 714	0,28	8,32	230 086	مصر
1,98	2,92	753 447	0,42	5,78	159 857	السودان
0,22	0,09	22 843	0,02	0,09	2 425	الصومال
7,79	0,44	114 147	1,37	0,72	20 015	جيبوتي
1,84	0,05	13 526	0,00	0,00		جزر القمر
46,03	11,50	2 972 983	9,94	23,22	641 915	الأردن
46,13	7,44	1 923 808	0,00	0,00		فلسطين
16,97	2,93	758 167	19,17	30,98	856 546	لبنان
9,65	8,54	2 205 847	0,65	5,40	149 292	سوريا
0,25	0,32	83 380	0,74	8,91	246 298	العراق
62,26	8,12	2 097 527	0,02	0,02	635	الكويت
23,68	1,22	315 403	0,02	0,01	294	البحرين
60,19	5,05	1 305 428	0,01	0,00	130	قطر
35,24	12,74	3 293 264	0,01	0,02	603	الإمارات
25,28	28,20	7 288 900	0,00	0,02	559	السعودية
22,74	3,20	826 074	0,00	0,00	138	عمان
2,12	2,00	517 926	0,99	8,73	241 288	اليمن
6,98	11,98	25 844 108	0,75	23,62	2 764 759	البلدان العربية
2,98	100	215 763 573	0,16	100	11 703 179	كل العالم

المصدر: عدد اللاجئين عن قاعدة بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين - وعدد المهاجرين عن قاعدة بيانات البنك الدولي: «المصنفة الثنائية للهجرة» - تقديرات 2010.

التعريفات:

- المهاجر: وفقاً للمعجم حول الهجرة الذي أصدرته «رابطة الأمم المتحدة للحضارات» و«معهد بانوس أوروبا» ليس هناك تعريف دولي معتمد لمصطلح «المهاجر»، غير أنّ المنظمة الدولية للصليب والهلال الأحمر تصنف المهاجرين بأنهم الأشخاص الذين غادروا أو فرّوا من مكان إقامتهم العادي للتنقل إلى مكان آخر باجتياز حدود دولية (الهجرة الخارجية) أو داخل بلدانهم (هجرة داخلية) للبحث عن آفاق أو مستقبل أفضل. ويجدر عدم الخلط بين صفة المهاجر وصفة اللاجئ. ومصطلح المهاجر في هذه الوثيقة يقتصر على المهاجرين بعنوان الهجرة الخارجية.
- طالب اللجوء: هو كلّ شخص اجتاز حدّاً دولياً باحثاً عن حماية دولية. ويعتبر طالب اللجوء، في البلدان التي وضعت إجراءات فردية في المجال، كلّ شخص تقدّم بطلب للجوء ولم يتخذ في شأنه قرار نهائي في هذا الغرض.
- اللاجئ: هو كل شخص ينطبق عليه أحد مقاييس تعريف اللاجئ وفقاً للصكوك الدولية أو الإقليمية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باللجوء أو للتشريعات الوطنية في صورة وجودها.

التعليق:

- بلغ عدد اللاجئين في البلدان العربية في آخر سنة 2013، وفق معطيات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودون اعتبار اللاجئين داخل بلدانهم، 2764759 لاجئاً. وهو ما يمثل 23.6% من مجمل اللاجئين في العالم. وهم يمثلون حوالي 0.75% من مجموع سكان الدول العربية.
- ولكن هذه البيانات العامة تخفي الثقل الكبير الذي تتحمّله بعض البلدان على غرار لبنان الذي يحتضن 30.98% من اللاجئين المتواجدين في الدول العربية. وقد أصبح اللاجئون يمثلون 19.2% من مجموع السكان في هذا البلد، علماً أنّ أعداد اللاجئين قد ازدادت بشكل كبير منذ صدور هذه البيانات مع ازدياد تدهور الوضع الأمني في سوريا. وتأتي الأردن في المرتبة الثانية بـ 23.22% من اللاجئين الذين يمثلون 9.94% من سكان المملكة.
- أمّا عدد المهاجرين المقيمين في البلدان العربية في سنة 2010، فقد بلغ، وفق بيانات البنك الدولي، قرابة 26 مليون مهاجر يمثلون حوالي 12% من المهاجرين في العالم. كما يمثلون، إجمالاً، حوالي 7% من سكان البلدان العربية.
- وتخفي هذه الإحصائيات الإجمالية كذلك تفاوتاً هاماً بين الدول، ذلك أنّ بلدان الخليج العربي النفطية الستة تستقبل أعداداً هامة من العمالة المهاجرة تمثل 58.5% من المهاجرين في البلدان العربية. كما يمثل المهاجرون نسبة تتراوح بين 62.3% من مجموع السكان في الكويت و60.2% في قطر و22.7% في عُمان.
- ويعتبر اللاجئون والمهاجرون من الفئات الأكثر تعرّضاً للانتهاكات في مجال احترام حقوقها، لا سيما حقها في الحماية الاجتماعية ومختلف مقومات العمل اللائق، وهو ما يستوجب، بصفة خاصّة، مزيد العمل على حمايتها وصون كرامتها وإعمال حقوقها.

الفصل الثالث: مواكبة التشريع الدولي

1. المصادقة على الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية

الجدول عدد 12: المصادقة على الاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي

المتبقون بعد الوفاة	العجز	الأمومة	العائلة	حوادث الشغل	الشيخوخة	البطالة	المرض	الرعاية الطبية	البلدان
C.102 C.128	C.102 C.128	C.102 C.183	C.102	C.102 C.121	C.102 C.128	C.102 C.168	C.102 C.130	C.102 C.130	
C.102 (1975) C.128 (1975)	C.102 (1975) C.128 (1975)	C.102 (1975)	C.102 (1975)	C.102 (1975) C.121 (1975)	C.102 (1975) C.128 (1975)	C.102 (1975)	C.102 (1975) C.130 (1975)	C.102 (1975) C.130 (1975)	ليبيا
		C.183 (2011)							المغرب
C.102 (1968)	C.102 (1968)		C.102 (1968)	C.102 (1968)	C.102 (1968)				موريتانيا
C.102 (2014)	C.102 (2014)			C.102 (2014)	C.102 (2014)				الأردن ¹

¹ لم تدخل بعد حيز التطبيق

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية على الموقع: <http://www.ilo.org/dyn/normlex/en>

التعليق:

- تبرز المؤشرات الواردة في الجدول، بكل وضوح، أنه باستثناء ليبيا، وبدرجة أقل موريتانيا والأردن، فإن أغلبية البلدان العربية لم تُبدِ اهتماماً بمسألة المصادقة على الاتفاقيات الدولية الأساسية في مجال الحماية الاجتماعية وخاصة منها الاتفاقية عدد 102 حول المعايير الدنيا.
- ويعود ذلك، في أغلب الأحيان، إلى السعي إلى تجنب الالتزام بمقتضيات وأحكام قد تعجز بعضها على تجسيماها أو لاعتبارها لا تتلاءم وخصوصيات مجتمعاتها أو أسواق العمل بها.
- العوائق التي تحول دون المصادقة تنقسم إلى صنفين أساسيين، وفق تقرير لجنة خبراء المنظمة:
 - الصعوبات الاقتصادية والمالية وذلك بالنظر إلى قدرات الدول وحدود إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.
 - عدم ملاءمة بعض أحكام الاتفاقيتين مع التشريعات الوطنية لعدد البلدان. فالبعض منها يشير إلى أن نسبة التغطية العامة بالضمان الاجتماعي لديها منخفض بالمقارنة مع النسب الدنيا التي تفرضها الاتفاقية 102 ما يحول دون المصادقة عليها. وتفسر دول أخرى عدم تمكنها من المصادقة بأهمية القطاع غير المنظم لديها.

2. نظرة عامة على أنظمة الضمان الاجتماعي في البلدان العربية (الجدول عدد 13)

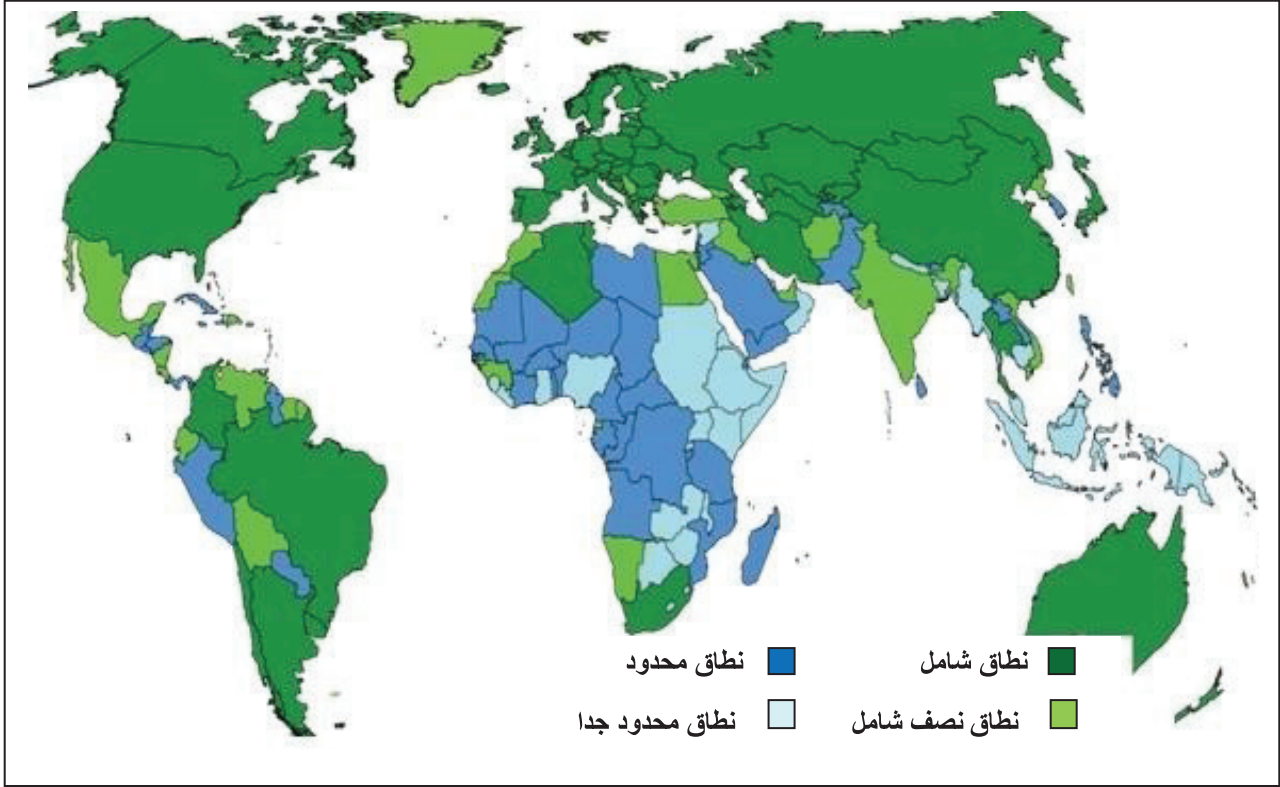
البلدان	عدد الفروع	الفروع التغطية الاجتماعية								
		نطاق التغطية	المرض (المنح التقديرية)	الأمومة (المنح التقديرية)	الشيخوخة	حوادث الشغل	العجز	المتقنين بعد الوفاة	المنح العائلية	البطالة
الجزائر	8	نطاق تغطية شامل	X	X	X	X	X	X	X	X
جيبوتي	6	نطاق تغطية محدود	X	X	X	X	X	X	X	
مصر	7	نطاق نصف شامل	X	X	X	X	X	X	X	X
موريتانيا	6	نطاق تغطية محدود	o	X	X	X	X	X	X	X
المغرب	7	نطاق نصف شامل	X	X	X	X	X	X	X	«
الصومال	«	«	«	«
السودان	4	نطاق محدود جدًا		X	X	X	X	«	«	«
تونس	8	نطاق تغطية شامل	X	X	X	X	X	X	X	X ^(*)
البحرين	6	أحكام قانونية محدودة		X	X	X	X	X	X	X
العراق	«	«	«	«
الأردن	6	نطاق تغطية محدود	o	X	X	X	X	X	X	X
الكويت	4	نطاق محدود جدًا	2	X	X	X	X	«	«	«
لبنان	6	نطاق تغطية محدود	o	X	X	X	X	X	X	X
ليبيا	6	نطاق تغطية محدود	X	X	X	X	X	X	X	«
عمان	4	نطاق محدود جدًا		X	X	X	X	X	X	X
فلسطين	X	X	X	X
قطر	...	نطاق محدود جدًا		X	X	X	X	«	«	«
السعودية	5	نطاق تغطية محدود	«	X	X	X	X	«	«	X ^(**)
سوريا	4	نطاق محدود جدًا		X	X	X	X	«	«	«
الإمارات	«	«	«	«
اليمن	5	نطاق تغطية محدود	X	X	X	X	X	X	X	«

عدد البلدان العربية	عدد الفروع	نطاق التغطية	عدد البلدان	
			كل العالم	العربية
2	8	نطاق تغطية شامل	71	2
2	7	نطاق تغطية نصف شامل	22	2
8	5-6	نطاق تغطية محدود	57	8
5	4-1	نطاق محدود جدًا	39	5
5		بيانات غير متوفرة	29	5
22		جملة البلدان المدرجة	218	22

عدد الفروع مغطى	
أحكام محدودة	«
منافع عينية فقط	o
البطالة الفنية وإعانات فقط	(*)
أحكام لم تدخل حيز التنفيذ	(**)
يقاس نطاق التغطية بعدد فروع التغطية المدرجة في التشريع الوطني	2

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2014-2015 منظمة العمل الدولية - جنيف.

الرسم البياني عدد 6: توزيع البلدان حسب مدى توسع نطاق التغطية الاجتماعية



المصدر: موقع منظمة العمل الدولية -

التعليق:

- تبرز المؤشرات الواردة في الجدول والرسم البياني الصادرين عن منظمة العمل الدولية، أن أغلب البلدان العربية لا تتوفر فيها أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية.
- فمن 22 بلداً عربياً يشير التقرير العالمي حول الضمان الاجتماعي إلى أن بلدين عربيين فقط هما الجزائر وتونس تتوفران على نطاق تغطية شامل، أي يشمل الفروع الثمانية الأساسية من ضمن 77 دولة في العالم. وذلك رغم الاحتراز على نظام تغطية البطالة بتونس الذي يقوم على مقارنة مساعدات مشروطة عند فقدان الشغل وليس على مقارنة تأمينية للبطالة.
- المغرب ومصر يصنّفان ضمن الاثنين وعشرين بلداً ذات النطاق نصف الشامل: أي التي تغطي منظوماتها 7 فروع.
- أما بقية البلدان العربية فإنها مصنّفة في مجموعة البلدان ذات النطاق المحدود أو المحدود جداً.
- ويبدو جلياً من خلال هذه المؤشرات محدوديّة أنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية. ولئن يمكن تفهّم أسباب ذلك بالنسبة للبلدان الأقل دخلاً، فإنّه يحقّ التساؤل عن الأسباب التي تحول دون توسّع وشمولية أنظمة الحماية في البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تصنّف كلّها في صنف النطاق المحدود أو حتى المحدود جداً كقطر وعمان والكويت.

الجدول عدد 14: تغطية البطالة في البلدان العربية	
البلدان	نسبة العاطلين الممتنعين فعلياً بمنافع تغطية البطالة
الجزائر	8.8 %
جيبوتي	...
مصر	...
موريتانيا	غ م
المغرب	غ م
الصومال	غ م
السودان	غ م
تونس	3%
البحرين	9.8 %
العراق	غ م
الأردن	غ م
الكويت	غ م
لبنان	غ م
ليبيا	غ م
عمان	غ م
فلسطين	غ م
قطر	غ م
السعودية	غ م
سوريا	غ م
الإمارات	غ م
اليمن	غ م
جزر القمر	غ م
العالم	11.7 %
إفريقيا	1%
الشرق الأوسط	2.2 %
أوروبا	63.8 %
أمريكا الشماليّة	28%

المصدر: قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية - الموقع الإلكتروني للمنظمة.

التعليق:

تعتبر تغطية البطالة من أهم فروع التغطية الاجتماعية نظراً لما تتيحه من تأمين لدخل أدنى للأشخاص الذين يعيشون وضعيّة بطالة، وتمكنهم من مجابهة متطلبات العيش اللائق والرعاية الصحية الدنيا. ويبرز الجدول أنّ:

- ثلاثة بلدان عربية فقط يتمتّع فيها فاقدو الشغل بتغطية اجتماعية، وهي الجزائر وتونس والبحرين. كما يشار إلى أن السعودية وضعت نظاماً جديداً للتغطية في هذا المجال.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفرع من الحماية الاجتماعية يشكو من ضعف فادح في البلدان النامية. ولئن يقدر متوسط النسبة العالمية للعاطلين المتمتعين بمنافع التغطية ضد البطالة بـ 11.7 % فحسب فإن هذه النسبة تبلغ 63.8 % في البلدان الأوروبية و 28 % في أمريكا الشمالية مقابل 2.2 % في الشرق الأوسط و 1 % في إفريقيا.
- وبلغ عدد العاطلين المنتفعين فعلياً بتغطية اجتماعية ضد البطالة 9.8 % في البحرين و 8.8 % في الجزائر و 3 % في تونس، علماً أن النظام التونسي لا يوفر سوى منح نقدية في حدود الأجر الأدنى المضمون للعمال في حالة بطالة فنية فقط لمدة أقصاها سنة مع تواصل التغطية الصحية لنفس الفترة. أما عند فقدان النهائي لموطن الشغل فإن التغطية الصحية تبقى سارية المفعول لمدة سنة، غير إن النظام لا يوفر سوى بعض المساعدات الاجتماعية بمناسبة الأعياد الدينية أو التكفل بمستحقات العمال ومتخلّذاتهم من الأجور وسائر الحقوق من المؤسسات التي تغلق بصفة مفاجئة. كما يمكن للعمال المسرحين الانتفاع بمنح نقدية عند إجرائهم تدريباً مهنيّاً لإعادة التأهيل.
- ومن المفارقات أن تفتقر بلداننا التي تسجّل فيها أعلى نسب البطالة إلى أنظمة للتأمين من هذه الآفة الاجتماعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفقر والتهميش. ويعتبر ذلك من أبرز التّحديات التي تواجه البلدان العربية في مجال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحقيق شموليتها.

2. فرع حوادث الشغل والأمراض المهنية

البلدان	نسبة المتمتعين بتغطية ضد حوادث الشغل من قوة العمل			القوى العاملة	عدد المتمتعين بالتغطية	وضعية المشتغلين لحسابهم
	تغطية اجبارية	تغطية اختيارية	النسبة الإجمالية			
الجزائر	53,8		53,8	10661,0	618 735 5	غير مغطيين
جيبوتي						مساهمة بـ 7 %
مصر	51,5		51,5	26529,1	487 662 13	غير مغطيين
موريتانيا	8,6		8,6			غير مغطيين
المغرب	39		39	11537,6	664 499 4	غير مغطيين
الصومال						
السودان	62,1		62,1			مساهمة جمالية بـ 25 % من الدخل الشهري المصرح به
تونس	42	15,3	57,3	3844,6	956 202 2	مساهمة اختيارية
البحرين	84,6		84,6	671,3	920 567	غير مغطيين
العراق						
الأردن	44,6		44,6			غير مغطيين
الكويت	97,7		97,7	2166,9	061 117 2	غير مغطيين
لبنان	47,8		47,8			غير مغطيين
ليبيا				1882,5		مغطون بمساهمة عامة (منحة شيخوخة وتغطية صحية)
عمان	40,2		40,2			غير مغطيين
فلسطين				1072,2		
قطر				1277,4		
السعودية	77,4		77,4	10544,1	133 161 8	غير مغطيين
سوريا	47,8		47,8	5530,8	722 643 2	غير مغطيين
الإمارات						
اليمن	37,7		37,7			غير مغطيين
جزر القمر						
متوسط 11 بلدا عربيا	55,30%	0,08%	55,38%			
العالم	33,9%					

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2014 - 2015، منظمة العمل الدولية. وتم احتساب متوسط البلدان العربية بالاعتماد على بيانات 11 بلداً تتوفر بشأنهم

نسب التغطية وتطبيقها على عدد القوى العاملة.

التعليق:

يبرز الجدول أنّ:

- نصف البلدان العربيّة لم تتوفّر بشأنها معطيات في المجال لدى منظمة العمل الدوليّة. وهذا في حدّ ذاته يدلّ على محدودية التغطية في هذا الباب.
- نسبة التغطية الإجباريّة ضدّ حوادث الشغل والأمراض المهنيّة في البلدان العربيّة، التي تتوفر فيها المعطيات، تقدّر بحوالي 55.3 % من القوى العاملة. وهي نسبة تبدو مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع المعدّل العالمي المقدّر بـ 33.9 % وتقترب من معدّل بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب.
- خلافاً لبعض الفروع الأخرى، فإن نسبة التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنيّة في البلدان العربيّة ذات الدخل المرتفع تعتبر نسبياً عالية. وهي تتراوح بين 97.7 % في الكويت و84.6 % في البحرين و77.4 % في السعودية، ولكنها لا تزال ضعيفة بعمان (40.2%). فيما لم تتوفر بيانات بشأن الإمارات وقطر.
- أما في البلدان ذات الدخل المتوسط والضعيف فإن هذه النسبة تبدو متوسطة في كل من السودان (62.1 %) وتونس (57.3 %) والجزائر (53.8 %) ومصر (51.5 %) وبدرجة أقلّ في كل من لبنان وسوريا والأردن واليمن والمغرب، أي تتراوح بين 47.8 % و 39 % . بينما تبقى ضئيلة جدّاً في موريتانيا حيث لا تتعدّى 8.6 %.
- في ما يتعلق بالفئات المعنيّة تجدر الإشارة إلى أن فئة المشتغلين لحسابهم الخاص لا تتمتع بالتغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنيّة سوى في أربعة بلدان عربيّة هي السودان وجيبوتي وليبيا وتونس، علماً أنها اختيارية بهذه الأخيرة. ويؤكّد ذلك هشاشة الوضعية الاجتماعية لهذه الشريحة من المشتغلين التي تمثل نسبة كبيرة في المنطقة العربيّة مثلما تمّت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق. وهو وجه من أبرز وجوه القصور في منظومات التغطية الاجتماعية في البلدان العربيّة.

المشتغلات لحسابهن	منح الأمومة		
	النسبة من الأجر	عدد الأسابيع	
غير مغطيات	100	17	سوريا
غير مغطيات	100	14	الجزائر
...	100	14	جيبوتي
غير مغطيات	100	14	موريتانيا
غير مغطيات	100	14	المغرب
غير مغطيات	50	14	الصومال
مغطيات	50-100	14	ليبيا ⁽¹⁾
غير مغطيات	100	14	جزر القمر
غير مغطيات	100	13	مصر
غير مغطيات	100	10	الأردن
غير مغطيات	100	10	الكويت
غير مغطيات	100	10	فلسطين
غير مغطيات	50-100	10	السعودية ⁽¹⁾
غير مغطيات	100	9	العراق
غير مغطيات	100	8.5	اليمن
غير مغطيات	100	8	السودان
مغطيات	50-67-100	من 4 إلى 8	تونس ⁽¹⁾
غير مغطيات	100	7	لبنان
غير مغطيات	100	7	قطر
غير مغطيات	100	6.4-5.5	البحرين ⁽¹⁾
غير مغطيات	50-100	6.4	الإمارات ⁽¹⁾
غير مغطيات	0	0	عمان
	المدة أو النسبة أو كلاهما تختلف حسب الأنظمة		⁻¹

المصدر: منظمة العمل الدولية - التقرير العالمي حول الضمان الاجتماعي - 2014-2015.

تبرز المؤشرات:

- كّل البلدان العربيّة، ما عدا عمان حيث لم تأتِ حولها معطيات، قد وضعت أنظمة لاستفادة المرأة العاملة من منح الأمومة عند الوضع.
- تتراوح المدّة التي تسند خلالها هذه المنح بين
 - ثلاثة أشهر فما فوق بتسعة بلدان هي سوريا (17 أسبوعاً) والجزائر وجيبوتي وجزر القمر والمغرب وموريتانيا وليبيا والصومال (14 أسبوعاً) ومصر (13 أسبوعاً).
 - من شهرين إلى أقلّ من ثلاثة أشهر في ثمانية بلدان هي الأردن والكويت والسعودية وفلسطين والعراق واليمن والسودان وتونس.
 - أقلّ من شهرين في كلّ من قطر والإمارات ولبنان والبحرين.
- بخصوص مقدار المنحة اليومية، فإنّ خمسة عشر بلداً قد حددتها بكامل الأجر اليومي المعتمد. في حين اعتمدت بلدان أخرى كتونس والسعودية والإمارات وليبيا مقادير مختلفة حسب نوعية الأنظمة التي تنضوي تحتها المرأة وتتراوح بين نصف أو ثلثي أو كامل الأجر اليومي.
- تجدر الإشارة إلى أن النساء المشتغلات لحسابهن الخاص لا ينتفعن بهذا الوجه من وجوه الحماية إلّا في ليبيا وتونس. وهو ما يبرز مرّة أخرى التمييز وعدم المساواة بين المشتغلين في القطاعات المنظمة والمستخدمين في الأعمال الهشّة عامّة، والإقصاء والتمييز الذي تعانيه المرأة بصفة خاصّة وفي منطقتنا العربية بصفة خاصّة عندما نعلم بتوسّع القطاع غير المنظم وارتفاع أعداد ونسب النساء العاملات فيه بربوع وطننا.

أ - نسب المساهمين في نظام تقاعد من السكان في سن النشاط والمنتفعين فعلياً بمنح الشيخوخة

الجدول عدد 17: المساهمون والمنتفعون منافع التقاعد			
نسبة المنتفعين فعلياً منافع التقاعد	نسبة المساهمين في نظام تقاعد من القوى العاملة	سنّ التقاعد	البلدان (مرتبة حول شرائح الدخل)
7.9	3.9	م55 - م60	قطر
27.3	18.4	50	الكويت
...	الإمارات
...	50.1	م55 - م60	السعودية
24.7	13.7	م55 - م60	عمان
40.1	15.1	م55 - م60	البحرين
43.3	19.6	م60 - م65	ليبيا
		64	لبنان
56	45.2	...	العراق
63.6	86.6	م55 - م60	الجزائر
42.2	51.5	م55 - م60	الأردن
68.8	79	60	تونس
32.7	55.3	60	مصر
39.8	30.2	60	المغرب
16.7	28.4	م55 - م60	سوريا
8	12	...	فلسطين
8.5	5.2	م55 - م60	اليمن
4.6	4.9	60	السودان
12	12.6	60	جيبوتي
9.3	17.2	م55 - م60	موريتانيا
...	جزر القمر
...	الصومال
33.6	41.3		البلدان العربية
51.5	41.4		العالم
56.1	38		أمريكا اللاتينية والكارايب
89.1	92.9		البلدان المتقدمة

المصدر: التقرير العالمي للحماية الاجتماعية -2014 2015 - منظمة العمل الدولية

التعليق: يشير هذا الجدول إلى أن:

- سنّ التقاعد القانوني في البلدان العربية تختلف من بلد إلى آخر:
 - 10 بلدان حددته بستين سنة للرجال وخمسة وخمسين سنة للنساء،
 - 5 بلدان حددته بستين سنة لكلا الجنسين،
 - لبنان حدد هذه السنّ بـ 64 سنة، أما الكويت فقد حددته بخمسين سنة فقط.
- في ما يتعلق بمتوسط نسبة المساهمين في أنظمة التقاعد من القوى العاملة في البلدان العربية، فإنه يقدر بـ 41.3 % وهو يقارب المعدّل العالمي المقدّر بـ 41.4 % وأرفع من معدّل بلدان أمريكا اللاتينية والكارايب البالغ 38 %. علماً أنّ هذه النسبة تبلغ في البلدان المتقدّمة 92.9 %.
- ولكن هذا المتوسط العربي الإجمالي يخفي تفاوتاً هاماً بين البلدان في هذا المجال الذي يحدّد مآل الملايين من العاملين عند بلوغهم سن الشيخوخة:
 - يمكن اعتبار أن الجزائر وتونس قد حققتا أشواطاً أكثر تقدّماً نسبياً ببلوغ نسب تقدر على التوالي بـ 86.6 % و 79 %.
 - تعتبر هذه النسبة فوق المتوسط العربي، ولكنها تبقى متوسطة نسبياً في كل من مصر والأردن والسعودية والعراق وتتراوح بين 55.3 % و 45.2 %.
 - بلدان أخرى كالمغرب وسوريا لم تبلغ فيها هذه النسبة ثلث القوى العاملة.
- أما بقية البلدان التي وردت بشأنها البيانات، فإن نسبة المساهمين لم تبلغ فيها خمس القوى العاملة وهي تتراوح بين 19.6 % وليبيا و 3.9 % بقطر.
- وسيمثّل هذا الوضع تحدياً كبيراً على مستوى أنظمة المساعدات ورعاية المسنين في العقود القادمة لهذه البلدان عند وصول هذه الفئات غير المساهمة في أنظمة التقاعد إلى سن الشيخوخة والعجز.
- على مستوى المنتفعين فعلياً بمنح التقاعد، فإن وضع بلداننا أسوأ حيث أن نسبتهم لا تتعدّى 33.6 % مقابل متوسط عالمي يقدر بـ 51.5 % وبأمريكا اللاتينية والكارايب بـ 56.1 %.
- كما يختلف الوضع من بلد عربي إلى آخر حيث:
 - تتراوح هذه النسبة بين 68.8 % في تونس و 4.6 % في السودان مع الإشارة إلى أن تونس والجزائر والعراق فقط تتجاوز فيها هذه النسبة المتوسط العالمي.
 - 6 بلدان عربية تتراوح فيها هذه النسبة بين 43.3 % و 27.3 % وهي ليبيا والأردن والبحرين والمغرب ومصر والكويت.
 - بقية البلدان لا تصل فيها هذه النسبة حتى إلى 25 %.
- ومن المفارقات أن نلاحظ مجدّداً ضعف نسب المساهمة أو التمتع بمنافع أنظمة التقاعد في البلدان ذات الدخل المرتفع التي لها المساحة المالية الكافية لوضع أنظمة حماية اجتماعية متطورة تكفل كرامة المواطن ومستوى عيش لائق له ولأفراد أسرته في مختلف فترات العمر وتتأسس على مبادئ حقوق الإنسان وقواعد العمل اللائق.

5. وزن النفقات لفائدة المسنين

الجدول عدد 18: نسبة النفقات الإجمالية للحماية الاجتماعية من الناتج ووزن النفقات لفائدة المسنين من نفقات الحماية		
نسبة النفقات لفائدة المسنين من نفقات الحماية الاجتماعية الإجمالية	نسبة النفقات الإجمالية للحماية الاجتماعية من الناتج	البلدان (مرتبة حول شرائح الدخل)
30,6	11,44	الكويت
25	4,01	البحرين
30,5	6,55	ليبيا
32,1	12,14	العراق
52,9	9,73	الجزائر
62	12,11	الأردن
45,2	10,4	تونس
23,9	12,57	مصر
44,1	6,57	المغرب
65,2	1,99	سوريا
26,9	1,86	اليمن
20,6	7,29	جيبوتي
13,4	4,47	موريتانيا
34,3	10,7	البلدان العربية
33,2	13,9	أمريكا اللاتينية و الكارييب
43,3	4,6	آسيا والمحيط الهادي
37,3	8,8	العالم

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2014-2015 منظمة العمل الدولية. وتعلّق البيانات بأخر الإحصائيات المتوفّرة خلال الفترة 2007 - 2011.

التعليق: يتضح من هذا الجدول أنّ:

- متوسط نسبة الإنفاق العمومي للدول العربية على الحماية الاجتماعية من مجمل الناتج المحلي (المحتسب بالأخذ بعين الاعتبار لحجم السكان) يقدر بحوالي 10.7 % وهو أرفع من المتوسط العالمي (8.8 %) ولكنّه دون معدّل مناطق أخرى كبلدان أمريكا اللاتينية والكارييب (13.9 %). وحتى وإن كانت تنفق البلدان العربية نصيباً أوفر من ناتجها المحلي الإجمالي بالمقارنة مع مناطق أخرى كمجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، فإن الإنجازات العربية على مستوى التغطية والانتفاع الفعلي بمزايا الحماية الاجتماعية لا تصل إلى مستوى هذه البلدان، ما يستوجب التساؤل حول مدى نجاعة النفقات وفعاليّة البرامج.
- من جهة أخرى يبرز الجدول تبايناً هاماً بين الدول العربية، حيث تخصص كل من مصر والعراق والأردن والكويت وتونس ما يفوق 10 % من الناتج للنفقات العموميّة الموجهة للحماية الاجتماعية. وتتراوح نفقات كل من الجزائر وجيبوتي والمغرب وليبيا بين 9.7 % و 6.55 %. في حين لا تصل نفقات كل من موريتانيا والبحرين وسوريا واليمن إلى 5 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

■ كما يتضح من الجدول أن النفقات الموجهة لفائدة المسنين تستأثر بحوالي ثلث نفقات الحماية الاجتماعية (34.3 %) مقابل 37.3 % كمتوسط عالمي و 33.2 % كمتوسط لدول أمريكا اللاتينية والكارايب.

■ وفي هذا المجال كذلك فإن التباين واضح بين البلدان العربية، حيث يرتفع نصيب المسنين من نفقات الحماية الاجتماعية إلى ما يفوق النصف في كل من سوريا والجزائر وتونس والمغرب، في حين يقارب الثلث في العراق والكويت وليبيا وبشكل أقل في اليمن. أما في بقية البلدان المعنية فإنه يساوي أو يقل عن الربع.

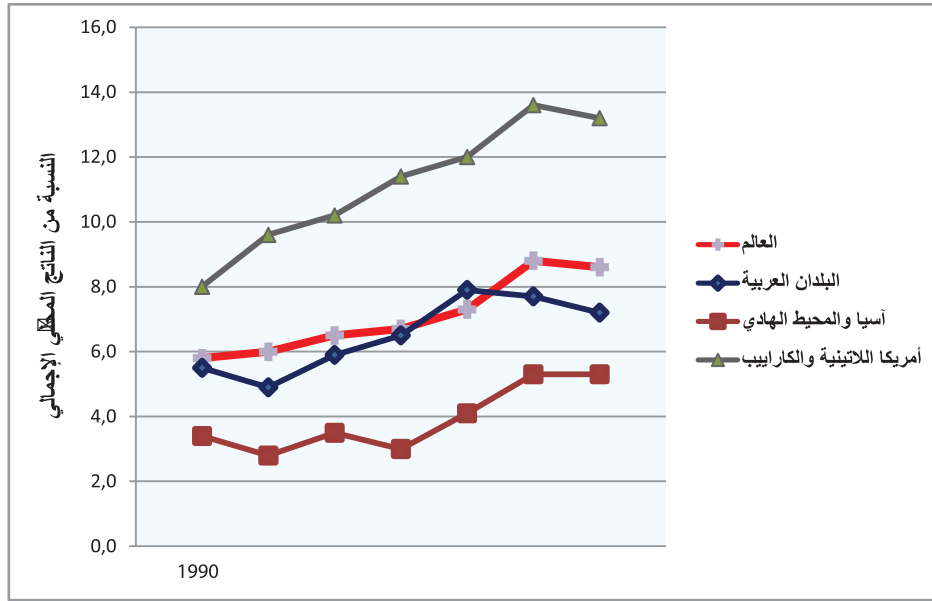
الفصل الخامس: نفقات الحماية الاجتماعية

1- تطور النفقات العمومية الاجتماعية والصحية

جدول عدد 19: تطور نسبة النفقات العمومية للحماية الاجتماعية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي							
2010-2011	2009	2007	2005	2000	1995	1990	البلدان
1.74	2.13	1.5	2.28	2.65	قطر
11.44	8	5.29	6.54	13.49	11.12	9.4	الكويت
...	الإمارات
3.64	3.9	السعودية
3.8	3.19	3.11	3.88	3.58	3.52	2.5	عمان
4.01	4.73	3.03	2.87	3.26	3.64	3.17	البحرين
6.55	6.6	...	2.47	ليبيا
1.12	1.25	3.23	1.29	2.33	3.15	4.5	لبنان
11.65	12.14	العراق
8.53	9.73	8.04	7.45	6.3	4.5	7.6	الجزائر
12.11	10.63	13.14	16.23	8.44	7.42	7.05	الأردن
10.4	8.83	8.22	8.08	6.94	7.52	7	تونس
13.21	14.21	12.91	8.81	8.57	5.3	4.37	مصر
6.57	6.45	5.98	4.78	3.92	3.54	2.4	المغرب
1.91	1.99	2.21	3.08	3.22	سوريا
...	فلسطين
5.9	2.15	1.47	1.59	1.38	اليمن
2.27	2.46	2.33	1.72	1.36	1.49	1.1	السودان
...	...	7.29	جيبوتي
4.87	4.07	3.06	3.96	4.27	3.62	1	موريتانيا
...	جزر القمر
...	الصومال
7,2	7,7	7,9	6,5	5,9	4,9	5,5	البلدان العربية
5,3	5,3	4,1	3	3,5	2,8	3,4	آسيا والمحيط الهادي
13,2	13,6	12	11,4	10,2	9,6	8	أمريكا اللاتينية والكارايب
8.6	8.8	7.3	6.7	6.5	6	5.8	العالم

المصدر: التقرير العالمي حول الحماية الاجتماعية 2014 - 2015 - منظمة العمل الدولية

الرسم البياني عدد 7: تطوّر نفقات الحماية الاجتماعية النسبة من الناتج المحلي الإجمالي



التعليق:

تبرز المؤشرات أن:

- متوسط النفقات الاجتماعية والصحية العمومية للبلدان العربية تبقى دون المتوسط العالمي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ولكنها أرفع من بلدان آسيا والمحيط الهادي. ولكن هذه الأخيرة تحقّق مستويات أرفع من التنمية البشرية. ويمكن الجزم بأن مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية لا يرتقي لا إلى مكانة العديد منها على صعيد الدخل الفردي والإمكانات المالية المتاحة لها، ولا إلى حجم النفقات العمومية التي تتحمّلها المجموعة الوطنية في كل بلد. ويحيل ذلك إلى ضرورة التعمق في مدى نجاعة البرامج والنفقات ومدى كفايتها مثلما تمت الإشارة إليه آنفا.
- وعلى مستوى تطور هذه النسبة منذ التسعينات ولئن بقي المنحى تصاعدياً بالنسبة لكل العالم ولمختلف المجموعات الإقليمية فإن نسق التطور بدأ في التراجع عموماً وأصبح سلبياً بداية من 2009 في كل الجهات وذلك بالتأكيد نتيجة للأزمة المالية العالمية. غير أن المنطقة العربية بدأت تسجل هذا الانخفاض منذ سنة 2007، أي قبل ظهور بوادر الأزمة.
- ولكنّ هذا التراجع لم يُسجَل في كل البلدان العربية حيث لم تسجل بداية الانخفاض منذ 2007 إلا في كلّ من قطر وعمان والأردن واليمن وموريتانيا. أمّا في الجزائر ومصر والسودان والبحرين وليبيا والسعودية وسوريا، فإن الانخفاض بدأ في سنة 2010. وبالمقابل فإن بلدان كالمغرب وتونس والعراق والكويت لم تشهد تراجعاً منذ سنة 2005.

الجدول عدد 20: النفقات الصحية للبلدان العربية سنة 2011

البلدان	نسبة النفقات الصحية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات الصحية العمومية من المصاريف الصحية الإجمالية	نسبة النفقات الخاصة من المصاريف الصحية الإجمالية	نسبة نفقات الضمان الاجتماعي الصحية من النفقات العمومية الصحية	نسبة التأمينات الخاصة من نفقات الصحة الخاصة
قطر	1,9	78,6	21,4		24,3
الكويت	2,6	82,4	17,6		9,6
الإمارات	3,1	69,5	30,5		27,3
السعودية	3,5	67,3	32,7		18,6
عمان	2,4	81,7	18,3		22,4
البحرين	3,8	69,9	30,1	1,6	22,0
ليبيا	3,9	77,3	22,7		
لبنان	7,4	38,0	62,0	49,7	25,8
العراق	2,7	75,1	24,9		
الجزائر	4,4	82,0	18,0	31,6	5,1
الأردن	8,8	65,5	34,5	28,2	18,1
تونس	7,0	59,4	40,6	56,3	10,7
مصر	4,9	40,7	59,3	19,4	1,7
المغرب	6,3	33,1	66,9	24,5	11,7
سوريا	3,4	46,3	53,7		
فلسطين					
اليمن	5,0	26,8	73,2		1,3
السودان	6,7	30,2	69,8	11,1	1,0
جيبوتي	8,7	57,4	42,6	9,5	0,8
موريتانيا	5,9	65,2	34,8	11,1	0,6
جزر القمر	3,6	40,2	59,8		0,0
الصومال					
البلدان ذات الدخل الضعيف	5,2	38,9	61,1	4,3	1,5
البلدان ذات الدخل المتوسط ش د	4,4	36,6	63,4	16,4	4,4
البلدان ذات الدخل المتوسط ش ع	5,8	56,2	43,8	50,3	17,2
البلدان ذات الدخل المرتفع	11,9	61,3	38,6	65,4	49,0
العالم	9,1	58,8	41,1	60,6	38,2

المصدر: الإحصائيات الصحية -2014 منظمة الصحة العالمية

التعريفات:

- النفقات الصحية العمومية: مجمل نفقات الإدارات العمومية في مجال الصحة. وتعتبر نفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في باب الصحة جزءاً من مجمل النفقات الصحية للإدارات العمومية.

التعليق: تبرز مؤشرات منظمة الصحة العالمية أن:

- يتضح أن نسب النفقات الصحية لم تبلغ في أيّ دولة عربيّة المتوسط العالمي في هذا المجال والذي بقدر 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا من شأنه أن ينعكس على مستوى المؤشرات الصحية التي تبقى ضعيفة ومحلّ انشغال في العديد من بلدان المنطقة مثلما تمّ بيانها في الفصل المتعلق بالتنمية البشرية.

- بالمقارنة بين البلدان العربية ومثيلاتها في شرائح الدخل يتبيّن ما يأتي:

- في البلدان المرتفعة الدخل يبلغ متوسط الإنفاق الصحي العالمي 11.9% من الناتج. ولكن في البلدان العربية الستة ذات الدخل المرتفع تتراوح هذه النسبة بين 3.8% في البحرين و1.9% في قطر.

- في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط العالي تفوق نسب 3 دول عربية من بين الستة المنتمية إلى هذه الشريحة المتوسط العالمي في هذه المجموعة والبالغ 5.8% وهي الأردن بـ8.8% تليها كل من لبنان وتونس بـ7.4% و7%. أما ليبيا والجزائر والعراق فإنها تتواجد تحت المتوسط الدولي للمجموعة.

- في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى تسجل المغرب ومصر نسباً أرفع من متوسط الشريحة حيث بلغت على التوالي 6.3% و4.9%، وفي المقابل تبقى نسبة إنفاق سوريا تحت هذا المتوسط إذ لم تتجاوز 3.4%.

- أما في البلدان الأقل دخلاً تجدر الإشارة إلى النسب المرتفعة المسجلة في كل من جيبوتي (8.7%) والسودان (6.7%) وموريتانيا (5.9%) والتي تتجاوز المتوسط العالمي لهذه الشريحة والبالغ 5.2% والذي هو أرفع من نسبة مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف (4.4%). وإن يدلّ ذلك على المجهود المالي الكبير الذي تقوم به هذه الدول الأقل دخلاً في المجال الصحي، فإنه قد يُفسّر، إلى حدّ ما، بأهميّة التمويل الخارجي الذي تتلقاه هذه البلدان في المجال الصحي والذي ولئن تراجع بصفة ملحوظة بين سنتي 2000 و2011 فإنه لا يزال يمثّل 29.9% من مجموع النفقات الصحية في جزر القمر و12.9% في جيبوتي و9.7% في موريتانيا و4.2% في السودان و4.1% في اليمن. ولكنه يدلّ من جهة أخرى، على ضعف الأداء بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة في هذا المضمار.

- فيما يخص توزيع النفقات الصحية تشير إحصائيات المنظمة العالمية للصحة، أنّ النفقات العمومية تمثل 58.8% من مجموع النفقات الصحية على المستوى العالمي. ويرتفع هذا المتوسط إلى 61.3% في البلدان ذات الدخل العالي. أما في البلدان العربية المنتمية إلى هذه المجموعة، فإنّ النفقات العمومية للصحة تمثل نسبة تتراوح بين 82.4% من الناتج في الكويت و67.3% في السعودية. وهي نسب أعلى من المتوسط الدولي في هذه الشريحة.

- بصفة عامّة فإن النفقات الصحية العمومية تفوق ثلثي مجمل النفقات الصحية في البلدان الرعيّة العربيّة وتصل إلى حدّ 82 % في الجزائر و82.4 % في الكويت.
- أما بخصوص البلدان العربيّة متوسطة الدخل المرتفع فتجدر الإشارة إلى أن نصيب النفقات العمومية يفوق المتوسط العالمي لهذه الشريحة بكل من الأردن وتونس لكنه يبقى ضعيفاً نسبياً في لبنان ودون متوسط الشريحة بـ 18 نقطة. وإذ تفوق نسبة النفقات العمومية في مصر وسوريا معدل شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الضعيف، فإن هذه النسبة في المغرب تبقى دون متوسط الشريحة بـ 3.5 نقاط.
- بالنسبة للبلدان العربيّة الأقلّ دخلاً فإنه لا بدّ من الإشارة إلى أن نصيب النفقات العمومية في موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر تسجل مستويات أعلى من المتوسط العالمي لمجموعة البلدان الأقل دخلاً.
- بالمقابل النفقات الخاصة للصحة، ولئن تبدو ضعيفة في البلدان العربيّة ذات الدخل المرتفع، فإنها تمثل نسبة هامّة من النفقات الإجمالية للصحة في كلّ من اليمن والسودان والمغرب ولبنان ومصر حيث تتجاوز النصف، في حين أن المتوسط العالمي يقدر بـ 41.1%. وبخلاف لبنان، أين تمثل التأمينات الخاصة أكثر من ربع النفقات الخاصة، فإن النصيب الأكبر من هذه النفقات تتحملة الأسر ويمثل بالتالي عبئاً ثقيلاً على الفقيرة منها.
- وتعتبر نفقات منظومات الضمان الاجتماعي جزءاً هاماً من النفقات العمومية في البلدان ذات الأنظمة العمومية ملائمة للتأمين على المرض. فهي تخفف العبء عن المالية العمومية وعن الأسر في الحين ذاته. ويبرز الجدول أن 10 بلدان عربيّة تتحمل فيها منظومات الضمان الاجتماعي جزءاً من المصاريف الصحية العمومية يتراوح بين 56.3 % بتونس يليها لبنان بـ 49.7 % وبدرجة أقلّ الجزائر والأردن بينما تبقى ضعيفة جداً في بقية البلدان المعنيّة. وباستثناء البحرين، فهي منعدمة تماماً في بلدان الخليج المنتمية لشريحة الدخل المرتفع.
- ومن جهة أخرى توجد أنظمة للتأمينات الخاصة تسهم في النفقات الصحية الخاصة بـ 16 دولة عربيّة يتراوح نصيبها من النفقات الصحية الخاصة بين 27.3 % في الإمارات تليها لبنان بـ 25.8 % ثمّ قطر بـ 24.3 % فعُمان بـ 22.4 % 0.6 % تليها البحرين بـ 22%. وهي تتراوح في بقية البلدان العربيّة المعنية بين 18.1 % في الأردن و0.6 % في موريتانيا.

الفصل السادس: المساعدات الاجتماعية

- تعتبر المساعدات الاجتماعية إحدى المكونات الأساسيّة لمنظومات الحماية الاجتماعيّة. وقد جاء في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2014 حول «وضعيّة شبكات الأمان الاجتماعي» أن:
- 107 بلدان نامية أو صاعدة وضعت برامج للمساعدات الاجتماعية منها حوالي 57 بلداً فيها شبكات وبرامج اجتماعية تتلاءم وسلّم الفقر الذي حدده هذه البلدان. وبالمقابل فإن 50 بلداً لم ترتقِ برامجها إلى مستويات ومتطلبات تحدي مقاومة الفقر لديها.
- من دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسيّة أو المحروقات، يمثل متوسط نفقات المساعدات وشبكات الأمان الاجتماعي حوالي 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

■ وبلغت النفقات في هذا المجال 337 مليار دولار سنة 2013، في البلدان التي غطّأها التقرير. وهذا المبلغ كافٍ لتوفير منحة تساوي 1.25 دولاراً يومياً لكل سكان البلدان النامية والصاعدة الذين يعيشون بأقلّ من هذه العتبة التي تعتبر خط الفقر المدقع.

■ وإذ ينتفع حالياً حوالي مليار من الأشخاص في هذه البلدان من أحد برامج المساعدات، وهو عدد يقارب عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هذا (والبالغ عددهم حوالي 1.2 مليار شخص)، فإنّ 345 مليون شخص فقط ممّن يعيشون الفقر المدقع يتمتعون فعلياً بهذه البرامج، في حين يبقى 870 مليون منهم خارج نطاق التغطية. وهو ما يطرح بكلّ حدّة مسألة التصويب والعدالة في إسناد هذه المساعدات.

■ وقد تمّ إحصاء 475 برنامجاً في 146 دولة، يمكن أن تندرج في هذا الإطار. وهي تتوزّع على 5 أصناف كبرى هي:

○ المساعدات المشروطة:

➤ النقدية

➤ العينية

○ المساعدات غير المشروطة:

➤ النقدية

➤ العينية

➤ برامج التشغيل.

■ وفي ما يتعلق بالوطن العربي، يورد الجدول الآتي طبيعة البرامج التي ذكرت في تقرير البنك الدولي من جملة البلدان المدرجة في التقرير، علماً أنّ هذه البيانات تبدو بالتأكيد منقوصة وغير شاملة، ولكنها تسلّط بعض الأضواء على طبيعة ومدى توسع شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان العربية.

برامج العمل العمومية		المساعدات غير المشروطة				المساعدات المشروطة				البلدان
المتنفعون	طبيعة أو عناوين البرامج	منح نقدية غير مشروطة		مساعدات غذائية وشبه نقدية		منح نقدية مشروطة		مساعدات غذائية وشبه نقدية		
		المتنفعون	المساعدات طبيعة	المتنفعون	طبيعة المنح	المتنفعون	المساعدات طبيعة	المتنفعون	المساعدات طبيعة	
								31000	إطعام مدرسي	الجزائر
		235000 أسرة	منح للعائلات المعوزة					240000	إطعام مدرسي	تونس
8000	دعم المجموعات الريفية الضعيفة	22000 أسرة	منح تضامن اجتماعي	15000	مساعدات غذائية			7002000	إطعام مدرسي	مصر
				324000 أسرة	مدن بدون أحياء قصديرية	80000		1423000	إطعام مدرسي	المغرب
				73000	برنامج الوقاية من سوء التغذية	15000	منح للتدريب	186000	إطعام مدرسي	موريتانيا
952000	غذاء مقابل الشغل			5127000	برنامج عام لتوزيع الغذاء			1630000	إطعام مدرسي	السودان
780000	منح مقابل العمل	967000	CWMG	718000	برنامج التغذية الإضافي			76000	إطعام مدرسي	الصومال
3800	دعم التنمية المجتمعية							20000	إطعام مدرسي	جزر القمر
			منح للمعوقين					136000	إطعام مدرسي	الكويت
		371000	مساعدة الأرامل و المطلقات			428000	ملابس وحقائب مدرسية	2121000	إطعام مدرسي	السعودية
								57000	إطعام مدرسي	قطر

			منع عائلية ومدرسية				295000	إطعام مدرسي	لبنان
	أشغال عمومية						46000	إطعام مدرسي	سوريا
							555000	إطعام مدرسي	العراق
		250000	الصندوق الوطني للمساعدات	115000	مساعدات غذائية هادفة في المناطق الحضرية		115000	إطعام مدرسي	الأردن
		100000 أسرة	منح نقدية						فلسطين
574000	أشغال ذات كثافة عمالية		صندوق الرخاء الاجتماعي				65000	إطعام مدرسي	اليمن

المصدر: وضعية شبكات الأمان الاجتماعي سنة 2014 الصادر عن البنك الدولي.

التعليق:

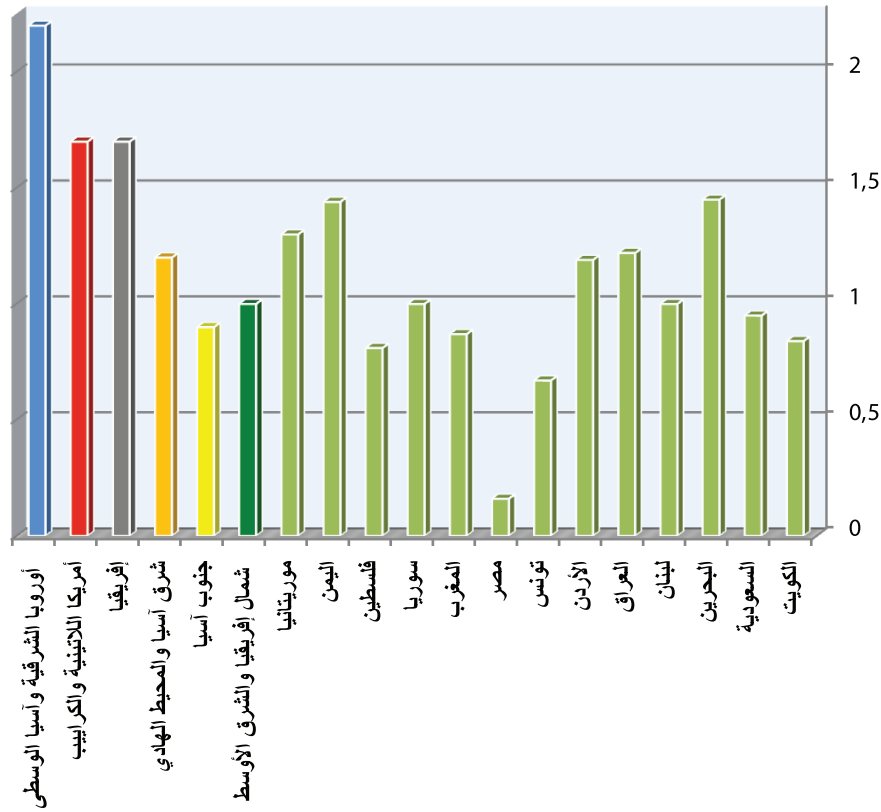
- تبرز المعطيات الواردة في الجدول أن الإطعام المدرسي يعدّ قاسماً مشتركاً لكل البلدان العربية المعنية. وهو يمَسّ حوالي 14 مليون منتفع.
- من أهم البرامج التي يتم تنفيذها بالنظر إلى أهمية عدد المنتفعين يجدر ذكر:
 - البرنامج العام لتوزيع الغذاء وبرنامج الغذاء مقابل الشغل في السودان لما يفوق 6 ملايين ساكن.
 - برنامج التغذية الإضافي وبرنامج المنح مقابل الشغل في الصومال لفائدة حوالي مليون ونصف المليون ساكن.
 - برنامج مدن بدون أحياء قصديرية في المغرب لفائدة 324 ألف أسرة
 - برنامج المنح القارة للعائلات المعوزة في تونس لفائدة 235 ألف أسرة.
 - مساعدة الأراامل والمطلقات في السعودية لفائدة 371 ألف منتفعة.
 - برنامج المساعدات الغذائية الهادفة في المناطق الحضرية في الأردن لفائدة 115 ألف منتفع.
 - برنامج الأشغال ذات الكثافة العمالية في اليمن لفائدة 574 ألف ساكن.

الجدول عدد 22: نسبة الإنفاق على المساعدات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة الفقر (2 د يومياً)		الإنفاق على المساعدات الاجتماعية		البلدان
السنة	النسبة	السنة المعتمدة	النسبة	
		2010	0,84	الكويت
		2009	0,95	السعودية
		2009	1,45	البحرين
		2010	1,00	لبنان
2007	21,4	2009	1,22	العراق
2010	1,6	2009	1,19	الأردن
2010	4,3	2011	0,67	تونس
		2010	0,16	مصر
2007	14	2008	0,87	المغرب
2004	16,9	2010	1,00	سوريا
2009	0,3	2010	0,81	فلسطين
2005	46,6	2008	1,44	اليمن
2008	47,7	معدل 2008 - 2013	1,30	موريتانيا
			1,00	شمال إفريقيا والشرق الأوسط
			0,90	جنوب آسيا
			1,20	شرق آسيا والمحيط الهادي
			1,70	إفريقيا
			1,70	أمريكا اللاتينية والكرايب
			2,20	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

المصدر: عن «وضع شبكات الأمان الاجتماعي سنة 2014» الصادر عن البنك الدولي

الرسم البياني عدد 8: الإنفاق على المساعدات الاجتماعية: النسبة من الناتج المحلي الإجمالي



التعليق:

تبرز البيانات الواردة في التقرير المشار إليه أن:

- متوسط نسبة الإنفاق على شبكات الأمان والمساعدات الاجتماعية، دون اعتبار نفقات الدعم، يقدر بـ 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والصاعدة. أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن متوسط هذه النفقات قُدِّر بـ 1 % من الناتج فقط، مقابل 2.2 % في دول أوروبا وآسيا الوسطى و 1.7 % في دول أمريكا اللاتينية والكارييب والبلدان الإفريقية و 1.2 % في شرق آسيا والمحيط الهادي.
- ويمكن تقسيم البلدان العربية التي توفرت بشأنها البيانات في التقرير على 3 مجموعات:
 - مجموعة تتجاوز نفقاتها في هذا المجال 1 % من الناتج، وهي تضم 5 بلدان هي البحرين واليمن وموريتانيا والعراق والأردن. وقد يكون الارتفاع الشديد لنسبة الفقر في كل من اليمن وموريتانيا والعراق هو الذي يستوجب بالضرورة مستوىً عالياً نسبياً من الإنفاق في هذا المجال. أما في الأردن فرغم ضعف نسبة الفقر، فإن نسبة الإنفاق تبدو مرتفعة نسبياً.
 - مجموعة تساوي فيها النفقات عتبة 1 % من الناتج أو دون ذلك بقليل وتضمّ لبنان وسوريا والسعودية والمغرب وفلسطين.
 - بلدان تُعتبر فيهما النفقات ضعيفة هي تونس بـ 0.67 % وضعيفة جداً في مصر: 0.16 %.
- واعتباراً لمحدودية البيانات الواردة في هذا المجال، فإنه يتعيّن التعامل بكلّ حذر مع هذه المعطيات وعدم استخلاص استنتاجات سريعة في هذا الغرض. مع الإشارة إلى ضرورة التعمّق في مخرجات دراسات برنامج البنك الدولي لتقييم نتائج التدخلات الاجتماعية وكفائتها وتصويبها ومدى تأثيرها على أوضاع الفئات الأكثر فقراً المستهدفة، علماً أنّ تسعة بلدان عربية مدرجة في هذا البرنامج الذي يطلق عليه "أطلس الحماية الاجتماعية لمؤشرات التحوّل والإنصاف" (ASPIRE)، وهي موريتانيا والمغرب ومصر وجيبوتي

الخاتمة: أبرز الاستنتاجات

من أبرز الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من مجمل هذه البيانات:

- ❖ ضعف مساهمة المنطقة العربية ككل في الناتج العالمي بالنظر إلى وزنها السكاني وهو ما يتطلب زيادة دفع مسيرة التنمية، وتسريع نسق النمو والرفع من محتواه التشغيلي، خاصة أن العديد من البلدان العربية تشهد نسباً عالية من البطالة والاستخدام الهش.
- ❖ تردّي مؤشرات التنمية البشرية في أغلب بلدان المنطقة، التي تبقى الأضعف دولياً بالمقارنة مع الأقاليم الجغرافية والبلدان الشبيهة، حتى في ما يخص البلدان الغنيّة منها، وهو ما يعكس ضعف منظومات الحماية الاجتماعية نظراً إلى العلاقة العضوية التي تربط، في الاتجاهين، الحماية الاجتماعية بالتنمية البشرية. كما أن نسق تحسّن هذه المؤشرات قد شهد تباطؤاً ملحوظاً، ويبقى منخفضاً بالمقارنة مع الأقاليم الجغرافية الأخرى. ويدل ذلك على صعوبة ترجمة التنمية الاقتصادية في وطننا إلى تنمية بشرية ترتقي بأوضاع الإنسان وتنهض بمختلف فئات المجتمع وبمستوى عيشهم وكرامتهم.
- ❖ كما يبرز قصور التنمية البشرية في الوطن العربي، بالخصوص، من خلال ارتفاع نسب الفقر، وضعف مؤمل الحياة، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات، ونسب وفيات الأمهات عند الولادة، ماعداً بعض الاستثناءات، وفي بعض البلدان ذات الدخل المرتفع. وكذلك في ما يخصّ معدّلات عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائي التي هي الأعلى في العالم.
- ❖ بخصوص المؤشرات المتعلقة بالشغل والنشاط، فإنها تبرز التحديات الهامة التي تواجه البلدان العربية في مجال الحماية الاجتماعية حاضراً ومستقبلاً، خاصة بالنظر إلى أهمية نسب الإعالة، وضعف نسب المشاركة في القوى العاملة التي هي الأضعف دولياً، وارتفاع نسب البطالة والاستخدام الهش، لا سيما لدى العنصر النسائي، وهو ما يثقل كاهل الفئات العاملة في القطاع المنظم في تحمّل أعباء بقيّة فئات المجتمع، ويجعل من توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيزها ضرورة قصوى، وفي آن واحد، غاية صعبة التنفيذ وباهظة التكاليف.
- ❖ وتزداد هذه التحديات حدة إذا ما اعتبرنا العبء الكبير الذي تتحمّله بعض البلدان العربية والناتج من أهمية عدد اللاجئين الذين تحتضنهم. كما أنّ عدداً هاماً من العمالة المهاجرة تقيم في عدد من البلدان العربية، وتمثل جزءاً كبيراً من سكانها. ونظراً للأوضاع الصعبة التي تعيشها هاتان الفئتان الأكثر تعرّضاً للانتهاكات في مجال احترام حقوقها، لا سيما حقها في الحماية الاجتماعية ومختلف مقومات العمل اللائق، فإنه من الضروري زيادة العمل، بصفة خاصة، على حمايتها وصون كرامتها وإعمال حقوقها.
- ❖ وباستعراض واقع منظومات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، تتضح عدّة أوجه للقصور والنقص، والتي من أهمّها:
 - افتقار بلدان المنطقة إلى أنظمة حماية اجتماعية شاملة وملائمة تسهم في تأمين فئات المجتمع كافة ضدّ مختلف حوادث الحياة ومخاطرها، وتبني على أسس حقوق الإنسان ومبادئ العمل اللائق وتستند إلى المعايير الدولية في هذا المجال. ويظهر ذلك جلياً من عدم المصادقة على الصكوك الدولية في هذا المجال.
 - عدم التأمين من البطالة (باستثناء ثلاثة بلدان) في منطقة تُسجّل فيها أعلى نسب البطالة والعمل الهش، ما يعرّض الملايين من العاطلين إلى مخاطر الفقر والتهميش.
 - ضعف التغطية ضدّ مخاطر حوادث الشغل والأمراض المهنية، وشبه انعدامها الكامل في القطاع غير المنظم.
 - ضعف نسب المساهمين في أنظمة التقاعد وبالخصوص في نسب المتمتعين بمنافع الشيخوخة.
 - تعرّض المرأة بحدّة أكثر إلى ضعف النشاط والبطالة والاستخدام الهش، وبالتالي إلى الفقر والإقصاء والتهميش وعدم المساواة. كما أن تركّز نشاطها في القطاع غير المنظم يحرّمها من التمتع بالرعاية الخصوصية في مجال الأمومة والصحة الإنجابية، ما يتطلب برامج خصوصية لحمايتها والنهوض بأوضاعها.

- ❖ وفي باب النفقات، تُبين المعطيات التي تمّ جمعها، أنّه حتى في صورة تخصيص نسب أعلى من الناتج وحجم أكبر من المُخصّصات الماليّة بالمقارنة مع مناطق أخرى أو مع المعدلات العالميّة، فإن نتائج البلدان العربيّة سواء على مستوى التنمية البشريّة عامة أو على مستوى توسّع التغطية الاجتماعيّة وشموليّتها، تبدو أدنى ولا تتناسب مع مستوى الإنفاق الاجتماعي. وهو ما يطرح مسألة نجاعة النفقات وفعالية البرامج وسلامة الحوكمة.
- ❖ وتبرز مختلف هذه الاستنتاجات أنّ التحديات كبيرة، ولكن الحاجة ماسّة وأكبر لمزيد من تطوير منظومات الحماية الاجتماعيّة في الوطن العربي وتوسيعها وإحكامها بما يعالج نقائصها العديدة، والعميقة أحياناً، في إطار نظرةٍ وتمشٍّ يقومان على أسس حقوق الإنسان ومبادئ العمل اللائق والمعايير الدولية.
- ❖ ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى ضرورة السّعي إلى تطوير العمل الإحصائي وتوفير البيانات والمعطيات، وإلى مزيد من الشفافيّة في هذا المجال. و يجدر أن تقوم المنظمات الإقليميّة العربيّة، كلّ في مجالها، بتجميع المعطيات التي تتّصل بمهامها نظراً لعدم توفّر إحصائيّات مُجمّعة خاصة بالدول العربيّة كوحدة جغرافيّة قائمة بذاتها، من قبل المنظمات الدولية، في أغلب الأحيان.
- ❖ كما يجدر، مستقبلاً، وضع منهجيّة لتوحيد المفاهيم وجمع البيانات من المصادر الوطنيّة وأساليب معالجتها وتجميعها.

معدو الأوراق الموضوعية: عزام محجوب، محمد بلغيث، أديب نعمة، محمد السعدي، لورا عدوان وايااد الرياحي

معدو التقارير الوطنية: أحمد عوض، جاسم حسين، عمار جفال، عبد الحميد الياس سليمان، عايدة فوزي، الحبيب بلكوش، علي سيف عبده كليب، ليلى بنزرتي، "المركز السوري لبحوث السياسات"، ايااد الرياحي، فراس جابر، ماري نويل ابي ياغي، منى عزت، سيدينا ولد خاطري

معدو القسم العلمي: عزام محجوب، محمد بلغيث

المجموعة الاستشارية للتقرير: أديب نعمة، محمد السعدي، كندة محمديّة، أحمد عوض، جاسم حسين، عبید البريكي، احمد الديراني

تنسيق العمل ومتابعته، فريق شبكة المنظمات العربية غير الحومية للتنمية : زياد عبد الصمد، صلاح الدين الجورشي، زهرة بزّي

ترجمة الى اللغة العربية: عبد الرحمن أياس

تدقيق لغوي وتحرير: محمد حمدان

التصميم الفني للغلاف والتقرير: تميم أبو كروم